الأمم المتحدة

S/PV.8901



مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٩٠١

الأربعاء، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بوينروسترو ماسيو	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد شريف
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيبوينو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد مامان ساني
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

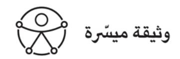
عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)







افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

مفوضو الشرطة

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد جان – بيير لاكروا، وكيل الأمين العام لعمليات السلام؛ والسيدة فيوليت لوسالا، مفوضة الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي؛ والسيدة باتريسيا بوغاني، مفوضة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

إن الغرض من هذه الجلسة أن تكون تفاعلية قدر الإمكان، على غرار ما قمنا به خلال جلسة الإحاطة نفسها المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (انظر S/2020/1092)، وكما نفعل في حوارنا مع قادة القوات. ونتطلع إلى تلقي أسئلة موجهة من أعضاء المجلس إلى المفوضتين ومن المفوضتين إلى المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد لاكروا.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة الإحاطة هذه. ويسرني بصفة خاصة أن تنضم إلينا اثنتان من مفوضات الشرطة، ترأسان حاليا عنصري شرطتنا في أبيي ومالي، في هذه المناقشة المواضيعية بشأن المرأة والسلام والأمن في سياق شرطة الأمم المتحدة. وتتيح جلسة الإحاطة السنوية هذه التي يعقدها مجلس الأمن فرصة لإعادة تأكيد الدور الحيوي الذي تؤديه شرطة الأمم المتحدة في جميع جوانب منع نشوب النزاعات، من حفظ السلام إلى بناء السلام. كما أنها توفر لنا منتدى لمناقشة ما حققناه من إنجازات خلال العام المنقضي، فضلا عن أولويات الشهور المقبلة.

لا تزال خطة "العمل من أجل حفظ السلام" توجه استجاباتنا الجماعية للتحديات التي تواجه حفظ السلام. وتمثل الصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام استراتيجيتنا التنفيذية للمضي قدما في ذلك الأمر. وسأناقش اليوم كيف تساعد شرطة الأمم المتحدة، بوصفها عنصرا رئيسيا من عناصر بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، في النهوض بأولويات هذه الصيغة المعزَّزة وزيادة تعزيز فعالية عملياتنا لحفظ السلام. كما سأسلط الضوء على المجالات التي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام وأرحب بالاستماع إلى آراء الأعضاء أنفسهم، دعما للصيغة المعزَّزة.

وبينما نعمل في سبيل النهوض بالأولويتين ١ و ٢ من الصيغة المعزَّزة وإظهار الاتساق وراء الاستراتيجيات السياسية وزيادة التكامل الاستراتيجي والتنفيذي، أسلط الضوء على أن الأمانة العامة أنشأت مؤخرا فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بضبط الأمن، والتي تشارك في رئاستها إدارة عمليات السلام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وستمكننا فرقة العمل من توحيد الجهود على نطاق منظومة الأمم المتحدة ومن زيادة أثرنا الجماعي إلى أقصى حد من خلال الاستفادة من مزايانا النسبية وخبرتنا ودرايتنا لتعزيز دوائر خدمات شُرطية تمثيلية ومستجيبة وقابلة للمساءلة.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستواصل شرطة الأمم المتحدة أيضا تعزيز شراكاتها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، لا سيما في مجال التوجيه الاستراتيجي والتطوير والتدريب. وتهدف الإدارة إلى تعزيز القدرات والعقليات، التي تكمن في صميم الأولوية ٣ من الصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام، وذلك بمواءمة التدريب السابق للنشر الذي تنفذه الدول الأعضاء مع التدريب الذي تقوم به المنظمة داخل البعثات. وعلى سبيل المثال، تواصل شعبة الشرطة، بالاشتراك مع دائرة التدريب المتكامل، إحراز تقدم في وضع المناهج الدراسية في إطار برنامج هيكل تدريب شرطة الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ستنظم شعبة الشرطة ودائرة التدريب المتكامل أول اجتماع مقتصر على الشرطة وحدها لآلية التنسيق المبسّطة في برينديزي في الأسبوع

المقبل. وسيجمع الاجتماع بين الجهات الموفرة للقدرات والمستفيدين لمناقشة أفضل السبل لتقديم المساعدة في بناء القدرات وتلقيها وتبادل الممارسات الجيدة ومبادرات بناء القدرات في مجال إزالة التضارب واستهداف المجالات الأشد احتياجا.

ولضمان أعلى مستويات المساءلة أمام حفظة السلام، وهي الأولوية ٤ للصيغة المعزَّزة من الخطة، فإن تحسين سلامة وأمن موظفينا أمر بالغ الأهمية. ولا تزال "خطة العمل لتحسين أمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة"، وهي الآن في نسختها الرابعة، تنظم جهودنا لتحقيق تلك الغاية. وفي الوقت نفسه، تواصل شرطة الأمم المتحدة جهودها لتهيئة بيئة تمكينية، بما في ذلك عن طريق النهوض بالشبكات النسائية داخل بعثاتنا، والتي تسدي المشورة لقادة البعثات بشأن الظروف المعيشية للنساء العاملات في حفظ السلام وكيفية تعزيز بيئات عمل مراعية للفوارق بين الجنسين.

وفي بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وضعت مفوضة الشرطة السابقة أونايسي بولاتولو – فونيواكا، التي أنهت مؤخرا مدة خدمتها والتي نشكرها على قيادتها المتميزة، استراتيجية لتحليل الخروج، تتضمن إجراء استقصاءات إلزامية تخلو من الأسماء لأفراد الشرطة من النساء للحصول على رؤى عن تجاربهن والمجالات التي يتعين تحسينها، من أجل تعزيز مشاركتهن الهادفة. وتعكف البعثة حاليا على إصلاح الخلل فيما يتعلق بالشواغل المحددة في الاستقصاء.

وللنهوض بالأولوية ٥ – المساءلة أمام حفظة السلام – تعزز شرطة الأمم المتحدة عدم التسامح مطلقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك من خلال تحسين التدريب قبل النشر والتدريب داخل البعثات.

ويتعلق السلوك أيضا بكيفية إدارة الأثر البيئي لبعثاتنا، وتواصل شرطة الأمم المتحدة تنقيح إطارها للإدارة البيئية عن طريق مواءمة مبادرات عناصر الشرطة في بعثتي الأمم المتحدة المتكاملتين المتعددتي الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان مع خطط إدارة المخاطر البيئية لبعثاتها.

وفيما يتعلق بالأولوية ٦، المتعلقة بالاتصالات الاستراتيجية، وتمشيا مع المبادرات المشتركة بشأن خطاب الكراهية التي أطلقتها إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام، تعمل شرطة الأمم المتحدة على تعظيم الأثر الإيجابي لوجود بعثاتنا من خلال تعزيز الاتصالات الاستراتيجية، بما في ذلك المشاركة الجديدة على منصات وسائل التواصل الاجتماعي، فضلا عن الخفارة المجتمعية وأنشطة التوعية لمكافحة المعلومات الخاطئة/المعلومات المضللة بشأن جائحة مرض فيروس كورونا في جمهورية الكونغو الديمقراطية والتصدي للعنف الجنسي والجنساني في جنوب السودان وتشجيع إجراء الحوار وبناء الثقة بين طائفتي القبارصة. وستُبذل جهود إضافية عبر جميع تلك البعثات بغية تشجيع إرساء نوع من سياسات الاتصال الشبكية التي تشمل جميع عناصر البعثة.

أخيرا، وتمشيا مع الأولوية ٧ من الصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام، ستتيح جهودنا الرامية إلى تحسين التعاون مع البلدان المضيفة عمليات انتقال سلسة، تماما كما شهدنا في دارفور، حيث ساعدت شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع قوة الشرطة السودانية، في تسهيل الخفض التدريجي للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور والانتقال إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان من خلال الاضطلاع المؤقت بمهام الشرطة التي تشتد الحاجة إليها ونقل قدرات التخطيط للعمل الشرطي والمعرفة.

وبالإضافة إلى دمج المزيد من الأدوات التقنية والابتكارات في جهود حفظ السلام، فإن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن مجسدة في جميع جوانب الصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام وتظل الأساس الذي نستند إليه في تحسين فعاليتنا بوجه عام. وتكفل جهود الشرطة التي تراعي المنظور الجنساني والتي تبذلها شرطة الأمم المتحدة وضع مختلف الاحتياجات الأمنية للرجال والنساء والفتيات

والفتيان في الاعتبار. وبدعم من دولنا الأعضاء، حققت شرطة الأمم المتحدة بالفعل أهدافها المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين لعام ٢٠٢٥، ويسرني جدا أن النساء ترأس خمسة من عناصر شرطتنا حاليا، بمن فيهن مفوضتا الشرطة لوسالا وبوغاني. وسنواصل التعويل على مجلس الأمن لمساعدتنا في زيادة تلك الأعداد والحفاظ عليها.

وتهدف خطة العمل من أجل حفظ السلام إلى إعادة تركيز جهود حفظ السلام على توقعات واقعية وجعل بعثات حفظ السلام أقوى وأكثر أمانا وحشد المزيد من الدعم للحلول السياسية ولتجهيز القوات وتدريبها جيدا. وهكذا صرنا في وضع أفضل يمكّننا من مواجهة التحديات الماثلة اليوم أمام تحقيق السلام والأمن وتحسين حياة من نخدمهم في نهاية المطاف.

وأشكر جميع أعضاء المجلس على تفانيهم المستمر في تنفيذ التزاماتهم بموجب خطة العمل من أجل حفظ السلام وصيغتها المعزَّزة.

ونشعر بالامتنان لدعم المجلس لجهودنا ونأمل أن نتمكن من مواصلة الاعتماد عليه.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيد لاكروا على المعلومات التي قدمها لنا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوسالا.

السيدة لوسالا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الإحاطة المهمة.

وسأناقش أولا آخر التطورات في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

إن القوة الأمنية المؤقتة، التي أنشئت في عام ٢٠١١، في عامها العاشر من العمل. ولم يترُجم تحسن العلاقة بين البلدين المضيفين – السودان وجنوب السودان – بعد إلى تقدم نحو إيجاد حل سياسي للوضع النهائي لأبيي.

ولا تزال هناك تحديات تواجه حماية المدنيين وتنفيذ ولاية القوة الأمنية المؤقتة بشكل عام – من بينها محدودية هياكل سيادة القانون وانتهاكات حقوق الإنسان والعوائق التي تعترض تقديم المساعدة الإنسانية وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا.

وتواصل شرطة الأمم المتحدة التخفيف من حدة الحالة في أبيي تمشيا مع ولاية القوة الأمنية المؤقتة ومبادرة خطة العمل من أجل حفظ السلام والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وسأقدم تحليلا موجزا للحالة.

لقد كلف القرار ١٩٩٠ (٢٠١١) في بداية الأمر شرطة الأمم المتحدة بالمساعدة في إنشاء دائرة شرطة أبيي، ولكن ذلك لم يتحقق حتى الآن لأن الدعوات العديدة التي وُجهت إلى الطرفين المعنيين للتخطيط بشكل مشترك لدائرة الشرطة لم تلق استجابة. وفي غياب دائرة شرطة أبيي، أذن القرار ٢٢٠٥ (٢٠١٥) للقوة الأمنية المؤقتة بتعزيز قدرات لجان الحماية المجتمعية الطوعية. وتعمل شرطة الأمم المتحدة حاليا مع ٣١ لجنة حماية مجتمعية ومركز مشترك للجان الحماية يضم ٧٦٧ عضوا، من بينهم ١٣٢ امرأة، من أجل توفير الحماية للمدنيين. وتشمل الأنشطة تسيير دوريات تفاعلية مجتمعية مراعية للمنظور الجنساني؛ وتوفير الوقاية والحماية للنساء والفتيات من العنف الجنسي والجنساني؛ ورصد الامتثال لحقوق الإنسان؛ فضلا عن أنشطة التدريب وبناء القدرات للحفاظ على النظام العام واحترام حقوق الإنسان والتصدي للمسائل الجنسانية وحماية الطفل والخفارة المجتمعية.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ ولاية حماية المدنيين، لا يزال وجود العناصر المسلحة والاشتباكات القبلية وسرقة الماشية تؤثر سلبا على تنفيذ ولاية البعثة، على الرغم من الدور الذي تواصل البعثة الاضطلاع به في حفظ النظام العام ومنع الجريمة وحماية السكان الضعفاء. ويعدُّ موسم الترحال الرعوي، الذي يقع بين شهري تشرين الأول/أكتوبر ونيسان/أبريل، إشكاليا بشكل خاص.

وتتضمن استجابة البعثة لتلك التهديدات تسيير دوريات برية وجوية تضطلع بها شرطة الأمم المتحدة والجيش وإقامة نقاط التفتيش والعمل مع المجتمعات المحلية لتعزيز الحوار وتسوية النزاعات. ويرصد أفراد شرطة الأمم المتحدة، المنتشرون في ٧ مواقع من مواقع الأفرقة

الـ ١٥، انتهاكات حقوق الإنسان ويبلغون عنها، ويعززون الحفاظ على النظام العام.

وقد أسفرت جهود البعثة عن انخفاض في الأعمال الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، بالمقارنة مع العام الماضي، شهد العام الحالي انخفاضا بنسبة ٦٠ في المائة في الحوادث المتصلة بالأسلحة، بما في ذلك انخفاض بنسبة ٦٢ في المائة في عدد القتلى المدنيين.

وتعرقل جهود شرطة الأمم المتحدة عدم رغبة جنوب السودان في المشاركة في عملية مشتركة للتخطيط المتكامل لإنشاء دائرة شرطة أبيي؛ وعدم مراجعة الطرفين لمذكرة التفاهم بشأن تسليم المشتبه فيهم واعتمادها؛ وإحجام السودان في إصدار تأشيرات لأفراد شرطة الأمم المتحدة لتمكين العنصر من بلوغ الحد الأقصى المأذون به وهو ١٤٨ فردا من ضباط الشرطة ونشر ثلاث وحدات شرطة مُشكّلة. وقد أعاق ذلك جهود البعثة الرامية إلى التصدي للجريمة. وقد أدى استمرار عدم وجود دائرة شرطة أبيي إلى حدوث فراغ في مجال إنفاذ القانون على الصعيد المحلي. هذا علاوة على أن الافتقار إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والصحة والتعليم، عامل مُفْضٍ إلى ارتكاب الجرائم.

وفيما يتعلق بالحالة في مرافق الاحتجاز المؤقت الثلاثة في أبيي، أسفرت الهياكل المتداعية والخدمات القانونية المحدودة عن اكتظاظ المرافق وسوء الظروف المعيشية وطول فترات الاحتجاز. ولا تزال الخدمات المقدمة للناجين من العنف الجنسي والجنساني معدومة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إنشاء مسار للإحالة لتوفير الخدمات النفسية والاجتماعية والاستشارية والقانونية للناجين، ومعظمهم من النساء والقصر.

أما بالنسبة للخيارات المتاحة أمام القوة الأمنية المؤقتة للتصدي لتطور الحالة، تواصل شرطة الأمم المتحدة البناء على المكاسب التي حققتها القوة الأمنية المؤقتة حتى الآن من خلال إشراك زعماء القبيلتين في أبيي وتشجيعهم على استئناف الحوار من أجل تحقيق السلام بين القبيلتين.

وفيما يتعلق بالتوصيات، هناك حاجة إلى زيادة قدرة شرطة الأمم المتحدة، من خلال نشر وحدات الشرطة المشكلة الثلاث وزيادة أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات، من القوام الحالي البالغ ٥٠ فردا إلى الحد الأقصى المأذون به وهو ١٤٨ ضابط شرطة. وأتطلع إلى أن أشهد نشر نسبة كبيرة من الإناث في وحدات الشرطة المُشكّلة، لأن ذلك سيعزز الاستجابة لشواغل النساء والفتيات وأولوياتهن. وتقديرا لتأثير استراتيجية الأمين العام الموحدة للمساواة بين الجنسين، يسرني أن أبلغكم بأن نسبة النساء في عناصر الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وصلت إلى ٦٠ في المائة بين الأفراد المنشورين في مناصب مهنية، بما في ذلك المستشارة المعنية بالعنف الجنسي والجنساني، و ٣٤,٧ في المائة بين أفراد الشرطة.

وأحث المجلس على إقناع الحكومتين بضرورة إنشاء دائرة شرطة أبيي فورا. وعلاوة على ذلك، فمن شأن إنشاء مكتب للمدعي العام في أبيي أن ييسر الإجراءات القضائية ويحسن الظروف في مراكز الاحتجاز. وينبغي تشجيع حكومتي السودان وجنوب السودان على توفير الخدمات الأساسية في جميع أنحاء منطقة أبيي.

وفي الوقت نفسه، تواصل شرطة الأمم المتحدة الاضطلاع بولايتها، بالتكيف مع الواقع الميداني.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيدة لوسالا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوغاني.

السيدة بوغاني (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني جدا أن أخاطب مجلس الأمن بشأن موضوع العمل المتعلق بتعميم المنظور الجنساني في عمليات الدعم.

إن مفهوم المساواة مفهوم قديم، ولكن تطبيقه في مجال الجنسانية أحدث عهدا. ويرسي إعلان ومنهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥، علاوة على القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، الأساس لإدماج المرأة في لب عمليات السلام والأمن. وقد عالج مجلس الأمن هذه الحاجة بوضع استراتيجية جنسانية للأفراد النظاميين في عمليات حفظ السلام.

وبالإضافة إلى ذلك يدعو القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الأمين العام إلى تنفيذ استراتيجية لمضاعفة عدد النساء في الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة بحلول عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك حث الأمين العام، في سياق الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، على أن يعيد شركاء حفظ السلام الالتزام بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

إن الجنسانية مفهوم متطور. وسأركز على العلاقات بين الجنسين، من دون تجاهل الجوانب الأخرى للجنسانية، مثل مغايري الهوية الجنسانية. إن هذا موضوع رئيسي وقد اتخذ عنصر الشرطة إجراءات معينة. وأود أولا أن أقدم للمجلس لمحة عامة عن الحالة، سواء داخليا في عنصر شرطة الأمم المتحدة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أو في دعمنا لقوات الأمن المالية.

فعلى مستوى شرطة الأمم المتحدة كان ٧١ من مجموع ٣٠٦ من أفراد الشرطة المنتدبين – ٢٠,٥٨ في المائة – و ٢٠٠ من مجموع ١ ٤٥٠ فردا من وحدات الشرطة المشكلة – ١٢,٧٠ في المائة – حتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، من النساء. وقد نشرت النساء في باماكو وفي مناطق العمليات ويشغلن مناصب مختلفة ويضطلعن بأنشطة متنوعة. فينبغي لبروز المرأة داخل شرطة الأمم المتحدة أن يساعد سكان مالي وقوات الأمن المالية على رؤية مهارات المرأة وقوتها، بل وتشجيع النساء على شغل مناصب تعتبر تقليديا مخصصة للذكور فقط. وعلى الرغم من أن البلدان المساهمة بأفراد شرطة بذلت جهودا كبيرة لنشر النساء، فإن تمثيلهن لا يزال ناقصا في وحدات الشرطة المشكلة وفي المناصب القيادية.

وفيما يتعلق بدعمنا لقوات الأمن المالية، يتجلى البعد الجنساني من خلال دورياتنا المشتركة؛ والاشتراك في موقع واحد، ما يبرهن بشكل ملموس على كفاءة المرأة؛ ودوراتنا التدريبية التي نطلب فيها مشاركة المرأة بشكل منهجي؛ والتثقيف بشأن المسائل الجنسانية خلال كل دورة تدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، ننظم أيضا جلسات بشأن مواضيع محددة، مثل دور المرأة في تأمين الانتخابات. وأخيرا، نؤكد في كل اجتماع من اجتماعاتنا الاستراتيجية على أهمية تعيين ونشر موظفات في وسط مالي وشمالها.

وبالإضافة إلى هذه النظرة العامة، يجري حاليا تنفيذ عدة إجراءات. وهناك ثلاثة مجالات عمل رئيسية في إطار شرطة الأمم المتحدة.

الأول هو رصد الهياكل الأساسية في المناطق. وأذكر المجلس بأن الهدف، في إطار مبادرة إلسي (Elsie) هو نشر وحدة شرطة مشكلة تضم ٣٠ امرأة بغية تعبئة البلدان المساهمة بقوات شرطة في ذلك الصدد. والمجال الثاني، وهو مكافحة الإفلات من العقاب، أيضا أحد أولوياتنا. وقد وضعنا اللمسات الأخيرة على التسلسل الوظيفي الخاص بشرطتنا القضائية بنشر ضباط شرطة مدربين تدريبا خاصا كمستجيبين أوائل لضحايا العنف الجنسي. وكذلك أخطرنا المديرين الإقليميين لقوات الأمن المالية بالدعم التقني الذي يمكن أن نقدمه في هذا الصدد. والمجال الثالث هو تغيير العقلية. فلا بد من الإبداع لزيادة التآزر مع أقسام البعثة الفنية الأخرى من أجل تعزيز المنظور الجنساني.

فنظرا للديناميات الثقافية وبالنظر إلى العدد المحدود من النساء من قوات الأمن المالية المنتشرة في الوسط والشمال، تقوم شرطة الأمم المتحدة بوضع عدة استراتيجيات.

ومن بين تلك الاستراتيجيات تعزيز قدرات قوات الأمن المالية، ولا سيما من خلال مشاريع لبناء مساكن للنساء في مناطق معينة مجهزة بمكتب مجاور لتحسين استجابتنا للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، يلزم دائما حفر آبار إلى جانب تشييد الهياكل الأساسية – في الميدان وفي المقر على السواء – من أجل تلبية احتياجات السكان من المياه، وبالتالي احتياجات المرأة.

وتشمل التدابير الأخرى عقد دورات تدريبية كجزء من مشروع عالمي وتمكين المرأة ماليا من خلال مشاريع سريعة الأثر.

وسأكون مقصرة إذا لم أذكر الخفارة المجتمعية. فنحن نساعد – كجزء من تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي – على إنشاء

خفارة مجتمعية وتشغيل لجان أمنية استشارية، وهي إطار استشاري يربط ممثلي الدولة والأجهزة الأمنية والسكان المحليين. والهدف النهائي هو إدارة شاملة للجميع ووضع استراتيجيات محلية بشأن منع الجريمة والأمن.

وتبذل البعثة وشرطة الأمم المتحدة جهودا كبيرة للنهوض بالمنظور الجنساني. ونحن ندرك أن هذا عمل كبير. وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أُمنيتين – تعبئة البلدان المساهمة بقوات شرطة من أجل نشر المزيد من أفراد الشرطة من الإناث وأن أرى زيادة في عدد موظفي شرطة الأمم المتحدة في المستقبل القريب.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*)**:** أشكر السيدة بوغاني على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** يسرني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، جمهوريات كينيا والنيجر وتونس، وكذلك سانت فنسنت وجزر غرينادين (مجموعة ٣+١).

تولي وفودنا أهمية كبيرة لموضوع مناقشة اليوم ولمقدمي الإحاطات، السيد لاكروا وكيل الأمين العام والسيدة لوسالا مفوضة الشرطة في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والسيدة بوغاني مفوضة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذين نشكرهم على ملاحظاتهم الثاقبة. ونقدر هذه الفرصة للتفاعل مع كل منهم اليوم، لمعرفة المزيد عن الرؤية الاستراتيجية لعناصر شرطة الأمم المتحدة وللاستفادة من المنظورات العملياتية لمشاركة المرأة في عمليات السلام في أبيي وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ونتوجه بالشكر إلى أفراد شرطة الأمم المتحدة العاملين في الميدان على التزامهم بتحقيق السلام وإلى العاملين في المقر على توفير القيادة والتحفيز.

إنه لأمر يقيني لا يمكن إنكاره، يقوم على الحقيقة التاريخية والواقع السياسي المعاصر على حد سواء، أن المرأة من أصحاب المصلحة الذين لا غنى عنهم في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام على نحو فعال. وكما ما زلنا نشهد، فإن المرأة شريك أساسي لتحقيق نتائج عادلة وسلمية وميمونة في جميع البلدان ولجميع الشعوب.

وقد توسعت أنشطة حفظ السلام التي تقوم بها شرطة الأمم المتحدة بشكل كبير في السنوات القليلة الماضية، وأصبحت هذه الأنشطة معقدة وواسعة النطاق على نحو متزايد. وتشيد مجموعة ٣+١ بعمل شرطة الأمم المتحدة في صون السلم والأمن، وهي أساسية للجهود المتعددة الأطراف لمنع نشوب النزاعات العنيفة والتخفيف من حدتها وحلها.

وتظل مجموعة ٣+١ ملتزمة بجميع الجهود الرامية إلى ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة وتوليها القيادة في عمل الأمم المتحدة الشُرَطي، وكذلك في حفظ السلام على نطاق أوسع. وثمة أهمية بالغة للخبرات الهائلة والميزات التنافسية والفوائد المجتمعية الأوسع التي تجلبها المرأة لعمليات السلام في جميع الأدوار، سواء كانت من العناصر النظامية أو المدنية، وعلى جميع المستويات في المقر وفي الميدان. كما أن مساهمات المرأة ضرورية للبعثات السياسية الخاصة ومبادرات بناء السلام وعلى النطاق الأوسع للمشاريع والبرامج الإنمائية اللازمة لتحقيق السلام الدائم.

ومن الضروري تنسيق جميع هذه الأنشطة تنسيقا جيدا لإرساء أفضل الممارسات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتصدي بنجاح للثغرات في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والتصدي الكامل لأوجه عدم المساواة الهيكلية والمنهجية التي لا تزال تؤثر على النساء والفتيات.

وبالإضافة إلى ذلك، وبينما نعمل لتعزيز مشاركة المرأة في حفظ السلام وعمل الأمم المتحدة الشُرَطي، يجب أن نتجنب الافتراضات التي تعتبر أن دور المرأة يقتصر على الرعاية والتربية، مما يحد من مشاركتها في التصدي للعنف الجنسي والجنساني. وبدلا من ذلك، يجب أن نضمن باستمرار مشاركة المرأة الهادفة وقيادتها في جميع جوانب حفظ السلام، بما في ذلك دوريات الشرطة وعملياتها وخططها

وفي التصدي للتهديد المتزايد للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن.

ونشيد بالالتزام الواضح بزيادة عدد النساء في عمل الأمم المتحدة الشُرَطي والجهود الأوسع نطاقا لكفالة مراعاة المنظور الجنساني في أعمال الشرطة وحفظ السلام. وعلى وجه الخصوص، فإن التقدم المحرز في مشاركة المرأة في عناصر الشرطة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي لوحدتها المعنية بالقضايا الجنسانية يدلان على وجود ممارسات جيدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي كلتا الحالتين، يتضح الالتزام الأوسع نطاقا بالتحليل الجنساني وعمليات حفظ السلام المراعية للمنظور الجنساني. بيد أن ذلك يجب أن يصبح القاعدة على صعيد جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة.

ومن هذا المنطلق، أود أن أسأل وكيل الأمين العام لاكروا عن الكيفية التي يتصور بها تنفيذ استراتيجية أكثر شمولا لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البعثات السياسية الخاصة وعمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ونطلب تقديم مقترحات ملموسة بقدر أكبر، حيث أنها ضرورية لتعزيز عمل الشرطة المراعي للمنظور الجنساني وجميع الجوانب الأخرى للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فيما يتعلق بحفظ السلام وبناء السلام.

وترحب مجموعة ٣+١ بالتقدم المستمر الذي أحرزته جميع بعثات حفظ السلام نحو تنفيذ سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وهذه المعايير ومدونات قواعد السلوك لا توفر آليات حماية للنساء العاملات في عمليات الأمم المتحدة للسلام فحسب، بل إنها تُحدث أيضا تغييرات معيارية إيجابية في المجتمعات المحلية الأكثر تهميشا التي ينتشر فيها أفراد حفظ السلام. وينبغي إجراء تحقيق شامل في جميع الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، أينما حدثت وأياً كان مرتكبوها، وتقديم الجناة إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، نحث جميع أصحاب المصلحة على التنفيذ الكامل لجميع أحكام القرارات ٢٥١٨ (٢٠٢٠) و ٢٥٣٨ (٢٠٢٠) و ٢٥٩٤ (٢٠٢١) وغيرها من قرارات مجلس الأمن التي تعالج الروابط بين حفظ السلام والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وتكرر مجموعة ٣+١ تأكيد دعمها لمختلف الجهود التي يبذلها الأمين العام، بما في ذلك مبادرتا العمل من أجل حفظ السلام والصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام، اللتين تهدفان إلى تقوية الشراكات وزيادة الفعالية والمساءلة وتعزيز السلامة والأمن وتحسين السلوك وتقديم حلول سياسية من خلال حفظ السلام. ونشيد أيضا بالجهود المستمرة الرامية إلى مواصلة تطوير وتنفيذ الإطار التوجيهي الاستراتيجي للعمل الشرطي الدولي الذي يعزز ويثري جميع أنشطة حفظ السلام وسيادة القانون وحماية المدنيين وبناء السلام.

وتشارك المرأة مشاركة حاسمة في تحقيق كل تلك الطموحات النبيلة. وفي جميع السياقات وفي جميع الظروف، يجب أن نضمن ألا تشارك المرأة مشاركة مجدية فحسب، بل أن تضطلع بدور قيادي في بناء توافق الآراء وتعزيز المصالحة وبناء مجتمعات ديمقراطية مستقرة وقادرة على الصمود. ومن دون تعزيز تعبئة ومشاركة وقيادة وترقية النساء، من جميع الخلفيات وبكامل تنوعهن، سيكون من الصعب تصور نجاح العمليات الانتقالية واستراتيجيات الخروج المستدام للبعثات التي نتطلع إليها جميعا، وسيكون من الأصعب تنفيذها.

والحقيقة البسيطة هي أن النساء لسن مجرد حفظة سلام وأفراد شرطة أكفاء؛ بل إنهن أيضا نصيرات أقوياء للسلام ومنظِّمات مجتهدات لشؤون المجتمعات المحلية وقائدات سياسيات ذوات ضمير حي، وهن من بناة الأمم الذين لا يعرفون الكلل. ولذلك، يجب أن نضاعف جهودنا لضمان تمثيل المرأة تمثيلا كاملا دائما على كل طاولات ومستويات صنع القرار، دون تمييز أو تحيز، بوصفها شريكة على قدم المساواة وصانعة قرار رئيسية ومستفيدة أساسية. إن أي عقبة تعترض مشاركة المرأة تشكل عائقا أمام السلام الدائم. فلنُزل تلك الحواجز ونبني عالما أكثر سلاما وازدهارا، بما يعود بالنفع على جميع البلدان والشعوب.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المكسيك على عقدها جلسة إحاطة اليوم. وأود أيضا أن أشكر المكسيك على التركيز الهام الذي يوليه بلدكم، سيدتي الرئيسة، لمسألة المرأة والسلام والأمن.

إن أيرلندا فخورة حقا بالعمل مع كينيا والمكسيك في تشكيل ثلاث رئاسات ملتزمة بتسليط الضوء على خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن فضلا عن تعميمها في أعمال المجلس. إن إبراز أهمية مشاركة المرأة، لا سيما في حفظ السلام وبناء السلام، مع إعطائها الأولوية أمر أساسي لتلك المبادرة. ولا يختلف العمل الشرطي للأمم المتحدة عن ذلك. ونحن ندرك المساهمة الأساسية التي تقدمها المرأة في شرطة للأمم المتحدة والدور الهام الذي تؤديه الشرطة في تعزيز حماية المرأة في الميدان، لا سيما تمكين المرأة من المشاركة في عمليتي صنع السلام وبنائه.

وأود أن أعرب عن خالص الشكر إلى وكيل الأمين العام لاكروا وإلى مفوضي الشرطة على إحاطاتهم الثاقبة والزاخرة بالمعلومات. ويسعدني أن أرى مرة أخرى السيدة بوغاني التي التقينا بها خلال زيارتنا الأخيرة إلى مالي.

ونتلقى تقارير منتظمة عن العمل الهام الذي تؤديه المفوضات وأفرقتهن في الميدان، وهو عمل حاسم وندرك أنهن يعملن في بيئات صعبة، سواء من خلال العمل مع المجتمعات المحلية في أبيي أو في منع العنف الجنساني والعمل مع قوات الشرطة الوطنية في مالي. ونعرب عن تقديرنا الصادق لعملهن ونشكرهن على التزامهن المستمر.

ونشيد إشادة كاملة بمساهماتهن في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويقيناً إنهن يعملن كقدوة حقيقية للمرأة في العمل الشرطي في كل مكان. وتفخر أيرلندا بأنها ظلت دولة مشاركة في عمليات حفظ السلام لأكثر من ٦٠ عاما. ويشمل ذلك أكثر من ٣٠ عاما من المساهمة في شرطة الأمم المتحدة بما في ذلك من خلال نشرنا الحالي في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. ونولي أهمية كبيرة لمساهماتنا في العمل الشرطي.

ونسلّم بأن شرطة الأمم المتحدة قد خطت خطوات كبيرة فيما يتعلق بنوع الجنس، حيث تشكل النساء أكثر من ١٤ في المائة من الأفراد المنتشرين. ولكن ما يزال يجب علينا أن نعمل على نحو أفضل. ويعني ذلك النظر إلى ما بعد الأرقام ومعالجة العوائق الهيكلية التي سمعنا عنها في الإحاطات السابقة، وتهيئة بيئات تمكينية لمشاركة المرأة. وندرك أن الجهود المتواصلة لمكافحة التنميط الجنساني ستساعدنا في المضي قدما نحو تحقيق توازن أفضل بين الجنسين في العمل الشرطي. ويتيح نهج تعميم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المبينة في مبادرة الصيغة المصغرة للخطة، فرصة لشرطة الأمم المتحدة لتعزيز دورها في حفظ السلام والنهوض بالمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على شرطة الأمم المتحدة لعملها في منع نشوب النزاعات وبناء السلام بعد انتهاء النزاع. إن عمل شرطة الأمم المتحدة في ردع العنف ونزع فتيل التوترات فضلا عن معالجة أوجه القصور في التدريب والتوجيه وتقديم المشورة لشرطة الدولة المضيفة يتيح وضع آليات وهياكل فعالة ومشروعة وذات مصداقية يمكنها أن تساعد المجتمعات المحلية على إعادة البناء.

ويمكن أن تؤدي شرطة الأمم المتحدة أيضا دورا حاسما في سياقات الانتقال. وكما قلنا من قبل، عندما يحين وقت مغادرة حفظة السلام أو إعادة تشكيل عملية حفظ السلام، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها الاستعداد للإسراع والتدخل لأننا نعلم من خبرتنا أن الانتقال من حفظ السلام إلى الوجود خلال بناء السلام يكون أكثر نجاحا عندما تكون العملية شاملة للجميع – أي إشراك المرأة – وتكون مملوكة وطنيا ومدعومة ماليا. ومن الأهمية بمكان أيضا التركيز الفاعل على حماية المدنيين.

ويولي القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١) المتعلق بانتقال علميات الأمم المتحدة اهتماما خاصا لضرورة تعزيز قدرة الدول على حماية مدنييها، مشددا على أهمية جودة إصلاح قطاع الأمن. وهذا مجال تضطلع فيه شرطة الأمم المتحدة بدور محوري من خلال التدريب والدعم، مع التركيز بطبيعة الحال على ضمان الامتثال للقانون الدولي.

وفي حين تتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها، فإن المجلس يتحمل أيضا مسؤولية تشجيع ودعم الحكومات في وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية اللازمة لذلك. تحقيقا لتلك الغاية، فإننا بحاجة إلى المشاركة الكاملة من جانب المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة، لا سيما النساء والشباب والمجتمع المدني. ونحن بحاجة إلى تركيز مستمر على حقوق الإنسان.

ومن المهم أن ننظر إلى إعادة تشكيل وجود الأمم المتحدة في الميدان بوصفه عملية استراتيجية لتمكين ودعم جهود بناء السلام الطويلة الأجل. وهذا يعني النظر في أدوار ومسؤوليات شرطة الأمم المتحدة خلال التخطيط المبكر للانتقال. ونرى على وجه الخصوص أن ذلك ينبغي أن يركز على دور بناء الجسور الذي يمكن أن تؤديه شرطة الأمم المتحدة بين الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية في الميدان، فضلا عن التدريب والتنسيق.

في الختام، نرى أنه يجب علينا أن نسلط الضوء على الدور الحاسم الذي يمكن أن تؤديه شرطة الأمم المتحدة في حماية أكثر الفئات ضعفا – الأطفال. ويتطلب ذلك تدريبا متخصصا قبل النشر والتدريب داخل البعثات، فضلا عن استجابات شاملة مناسبة للوقاية والحماية مراعية للأطفال. ونرى أن تعزيز التنسيق بين عناصر الشرطة ومستشاري حماية الطفل مع إشراك مستشارين جنسانيين وفي مجال حماية النساء في البعثات يكتسي أهمية خاصة في تحقيق ذلك.

وأود أن أسأل وكيل الأمين العام لاكروا عما إذا كان بإمكانه أن يحدثنا قليلا عن مجالات مبادرة الصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام التي أطلقها مؤخرا، ويود أن يشهد إعطاءها الأولوية من قبل شرطة الأمم المتحدة وكيف يمكننا نحن في المجلس أن نساعده في ذلك العمل.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر وكيل الأمين العام لاكروا والسيدة بوغاني، مفوضة الشرطة لدى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والسيدة لوسالا، مفوضة الشرطة لدى قوة الأمن المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في أبيي.

أغتنم هذه الفرصة لأشيد إشادة كبيرة بجميع حفظة السلام وأفراد شرطة حفظ السلام الذين يعملون على الخطوط الأمامية ويضطلعون بولاياتهم. كما أهنئ مفوضة الشرطة مالا من نيبال لحصولها على جائزة أفضل أفراد الشرطة لعام ٢٠٢١.

وتعدُّ الشرطة قوة هامة في ضمان سلامة المواطنين وأمنهم والحفاظ على النظام الاجتماعي. لقد اكتسب دور شرطة الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية متزايدة خلال العقود الماضية، كما زدادت أهمية مقامها في منظومة الأمم المتحدة للسلام والأمن. لقد أصبحت الحالة الأمنية حاليا أكثر تعقيدا على النطاق الدولي بينما أصبحت التهديدات الأمنية أكثر تنوعا. لذلك ينبغي للأمم المتحدة أن تستخدم عناصر الشرطة التابعة لها على نحو أفضل.

في هذا الصدد، أود تناول النقاط التالية.

أولا، من المهم أن يكون تحديد مواقع النشر صحيحا. وتعطي مبادرة الأمين العام "العمل من أجل حفظ السلام" أولوية قصوى لإيجاد الحلول السياسية للقضايا الساخنة. وعند وضع ولايات الشرطة التابعة لعمليات حفظ السلام، من الضروري أن نضع ذلك دائما في الاعتبار وأن نتأكد من مراعاته في جميع مراحل عملها الفعلي. وتأمل الصين أن يواصل عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في مالي تقديم المساعدة في تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي لاستعادة سلطة الدولة في المنطقة الوسطى من البلد. لقد قدم عنصر الشرطة التابع لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي مساهمات ممتازة في الحفاظ على النظام العام المحلي. وينبغي أن تواصل الجهود التي يبذلها السودان وجنوب السودان تعزيز إنشاء جهاز شرطة مشترك في أبيي.

إن الهدف النهائي لعمل شرطة الأمم المتحدة يتمثل في إعداد نظيرتها المحلية لاستئناف مسؤوليات الشرطة عوضا عن أن تكون بديلا لها. وفي هذا الصدد بذلت الأمم المتحدة جهودا كبيرة في هايتي على مدى ما يقرب من ثلاثة عقود. ولكن فشلت تلك الجهود لبعض الوقت في تحقيق النتائج المرجوة بسبب عدم تحمُّل الحكومة

المضيفة لمسؤوليتها ذات الصلة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتعلم من دروس الماضي وأن يجري تدريبا أكثر فعالية للشرطة الوطنية الهايتية لمساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها بفعالية والتصدي تدريجيا لمشكلة العصابات المحلية.

ثانيا، من الضروري تعزيز بناء القدرات. ووفقا لإعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ينبغي للأمانة العامة والدول المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، فضلا عن المتبرعين الماليين الوفاء بالتزاماتها وتحمُّل مسؤولياتها، علاوة على توفير التدريب الشامل والموارد الكافية لضمان أن يكون لدى كل فرد من أفراد شرطة الأمم المتحدة المهارات والمعدات اللازمة لتنفيذ تكليفه والدفاع عن نفسه.

ويتمثل الغرض النهائي من تقييم الأداء في تحسين القدرات أيضا. ويستمر تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء في جميع عمليات حفظ السلام. وعلى أساس التقييم، نأمل أن تتخذ تدابير محددة الأهداف لمعالجة أوجه الضعف والقصور.

وفيما يتعلق بحماية الفئات الضعيفة، وتعزيز مشاركة المرأة وتعزيز المشاركة المجتمعية، تتمتع حافظات السلام الشرطيات بميزة فريدة. وينبغي لعمليات حفظ السلام أن توفر فرصا متساوية للمرأة في مجالات التدريب والتوظيف والترقية. وفيما يتعلق باللوجستيات والأمن، ينبغي اتخاذ خطوات لزيادة عدد ضابطات الشرطة تدريجيا.

ثالثا، من الضروري ضمان سلامة وأمن الأفراد. وكما يقول وكيل الأمين العام لاكروا في أحيان كثيرة، فإن وفاة فرد واحد من حفظة السلام تعني خسارة كبيرة. وكما هو الحال مع حفظة السلام الآخرين، فقد ازدادت المخاطر الأمنية التي تواجهها شرطة الأمم المتحدة زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة. وتدعو الصين إلى التنفيذ الكامل للقرار ٢٥١٨ (٢٠٢٠) لتعزيز دعم السلامة والأمن لحفظة السلام بطريقة شاملة. وترحب الصين بقيام الأمانة العامة بإنشاء مركز تنسيق للسلامة والأمن لحفظة السلام، على النحو الذي طلبته اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام. ونعتقد أن ذلك سيساعد الأمانة العامة على تعزيز التنسيق الداخلي والخارجي وتحسين القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ. وستعقد الصين، بصفتها رئيس مجموعة الأصدقاء المعنية بسلامة وأمن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، اجتماعا للمجموعة هذا الشهر لمناقشة كيفية تعزيز أمن المعسكرات بشكل أفضل في بعثات حفظ السلام.

ومنذ نشر قوات حفظ السلام الصينية في عمليات حفظ السلام لأول مرة في عام ٢٠٠٠، أنجزت مهام مختلفة في البعثات في ظروف صعبة. وقد سجلوا رقما قياسيا في عدم وقوع انتهاكات، ولا عمليات إعادة إلى الوطن، ولا إصابات قتالية. ومنذ عام ٢٠١٥، ومن خلال المركز الصيني لتدريب شرطة حفظ السلام، ساعدت الصين أيضا البلدان الأخرى المساهمة بأفراد الشرطة ودربت الآلاف من ضباط شرطة حفظ السلام. والصين على استعداد لمواصلة دعم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتعزيزها والمشاركة فيها والعمل مع جميع البلدان المحبة للسلام في جميع أنحاء العالم للمساعدة في صون السلم والأمن الدوليين وبناء عالم آمن للجميع.

في الختام، لدي بعض الأسئلة لمفوضتي الشرطة. تختلف ولاية شرطة حفظ السلام عن ولاية قوات حفظ السلام، والمخاطر المرتبطة بها فريدة من نوعها أيضا. إن خصوصيات مالي وأبيي تمثيلية لها إلى حد ما. ما هي أضعف حلقة فيما يتعلق بتعزيز أمن شرطة حفظ السلام؟ ما هي أهم المجالات التي تحتاج إلى تعزيز؟ وما هي التدابير التي ينبغي اتخاذها؟

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الزملاء الآخرين في شكر الرئاسة المكسيكية على تنظيم هذه الإحاطة السنوية. كما أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا ومفوضة الشرطة لوسالا من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومفوضة الشرطة بوغاني من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطاتهم. ونعرب عن تقديرنا لعملهما في الميدان في هذا الوقت العصيب جدا.

إن حفظ السلام أداة حاسمة في صون السلم والأمن الدوليين. وما فتئت فييت نام مؤيدا ثابتا لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

بما في ذلك عمل شرطة الأمم المتحدة. ونحن نقدر عاليا إسهامهم في الأهداف المشتركة للبعثات وتعزيز السلم والأمن الدوليين. على مدى السنوات الستين الماضية، بذلت عناصر الشرطة جهودا جديرة بالثناء في الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها، وبنت قدراتها وخبراتها. وفي سياق التحديات والولايات المتزايدة التعقيد، أظهرت شرطة الأمم المتحدة إمكانات قوية في عملها مع العنصرين المدني والعسكري لبعثات حفظ السلام لدعم البلدان المضيفة والسكان المحليين في قيادة مصيرهم وامتلاكه، من خلال المساعدة ذات الصلة في جهود بناء السلام.

وفي هذا المسعى، لا يمكن المبالغة في التأكيد على مساهمة ضابطات الشرطة التابعات للأمم المتحدة. للمرأة دور لا غنى عنه في زيادة الأداء العام لعمليات حفظ السلام وفعاليتها. ويمكن أن يسهم وجودها في بناء مصداقية وسمعة البعثات بين السكان، وإشراك المجتمع المحلي بشكل أوثق وأكثر فعالية، وتعزيز استجابات الحماية.

ونشيد بالعدد المتزايد من ضابطات الشرطة، ولا سيما النساء الست اللواتي يشغلن حاليا منصب رئيس أو نائب رئيس لعناصر شرطة الأمم المتحدة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويسعدنا أن نرحب باثنتين منهن في جلسة اليوم. وإحاطتاهما مثالان واضحان على فعالية القيادة النسائية وتعكسا إمكانات إسهام ضابطات الشرطة في المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، فضلا عن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في البلدان المضيفة.

ولذلك، من المهم إيلاء مزيد من الاهتمام والموارد لتعزيز المرأة في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك أنشطة الشرطة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يعزز الدعم في مجال التدريب وبناء القدرات للبلدان النامية، بما في ذلك للشرطيات، وأن يتغلب على التحديات ويهيئ بيئة عمل أكثر أمانا وأكثر ملاءمة للمرأة.

وتؤكد فييت نام من جديد التزامها بالمشاركة بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. كما نواصل دعم تنفيذ مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، والصيغة المعدلة من مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإذ نضع ذلك في الاعتبار، فإننا نستعد لزيادة وتنويع مشاركتنا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من حيث البعثات وأنواع الوحدات.

ويتدرب ضباط الشرطة في فييت نام تدريبا فعالا، وفقا لمعايير الأمم المتحدة، من أجل المشاركة في بعثات حفظ السلام في أقرب فرصة ممكنة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لإدارة عمليات السلام، ولا سيما شعبة الشرطة والشعب ذات الصلة، فضلا عن الشركاء الإقليميين الذين قدموا لنا مساعدة قيمة.

وإذ نسلم بأن المرأة وتمكينها أمران حاسمان للنهوض بثقافة السلام، فقد أدمجنا دور المرأة في حفظ السلام وبناء السلام في إطارنا القانوني وسياساتنا. ومن الناحية العملية، زادت النسبة المئوية لحافظات السلام الفييتناميات في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى ٢٠,٦ في المائة، وهي نسبة أعلى بكثير من هدف الأمين العام البالغ ١٥ في المائة لتحقيق التكافؤ بين الجنسين بين الأفراد النظاميين قبل عام ٢٠٢٨. واستعدادا للنشر في المستقبل، نأخذ في الاعتبار أيضا الدعوة إلى زيادة ترشيح النساء، بمن فيهن ضابطات الشرطة.

وفي الختام، نود أن نكرر استعدادنا للانضمام إلى الجهود مع المجتمع الدولي للمساهمة في عمليات حفظ السلام وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في حفظ السلام وبناء السلام.

السيدة إيفستيغنييفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا، ومفوضة الشرطة فيوليت لوسالا من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، ومفوضة الشرطة باتريسيا بوغاني من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على إحاطاتهم. ونود أيضا، من خلال قادتهن، أن نشكر جميع الذين يعملون تحت رئاستهم على استنهاض ضميرهم في أداء واجباتهم لدعم السلام والأمن في حالات النزاع الصعبة.

نحن ننظر إلى عناصر الشرطة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فهي تساعد على تحسين الولاية

الفريدة لكل بعثة، التي تحددها الحالة المحددة في بلد النشر. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بعمليتي الأمم المتحدة لحفظ السلام اللتين تمثلهما اليوم مقدمتا الإحاطتين.

إن التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في أبيي ومالي مختلفة تماما. ومع ذلك، للخوذ الزرق عمل في المنطقتين. وتنتشر غالبية بعثات حفظ السلام في البلدان التي يوجد فيها ضعف شديد أو، في الواقع، غياب تام لأجهزة إنفاذ القانون الوطنية. وفي هذه الظروف، تتصاعد الجريمة – الجريمة المنظمة، والاتجار بالأشخاص، والاتجار بالمخدرات، والعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال. ولذلك فإن شرطة الأمم المتحدة مدربة تدريباً أفضل على التعامل مع هذه الظروف ويمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في المهمة الهامة المتمثلة في حماية المدنيين من التهديدات الأمنية المباشرة. كما يمكنها أن تقدم المساعدة المؤقتة إلى هيئات إنفاذ القانون الوطنية، بل وأن تكون بديلاً لها في بعض الحالات.

بيد أن من المهم تجنب الحالات التي يؤدي فيها وجود البعثات على المدى الطويل أساساً إلى الاستعاضة عن سلطات الشرطة المحلية بالأمم المتحدة على المدى الطويل. ومن الأهمية بمكان أن يضطلع أفراد شرطة الأمم المتحدة بولاياتهم بنزاهة، وأن يفهموا الجوانب السياسية للنزاعات، وأن يحافظوا على تعاون وثيق مع السلطات والسكان المحليين. وأي أخطاء محتملة يمكن أن تكون مكلفة لكل من حفظة السلام وعملية السلام.

وفي بعض الأحيان، يكون من الضروري تقديم تفسير متعمق للولاية من أجل كسب ثقة السكان المحليين وتجنب إثارة توقعات غير واقعية أو غير صحيحة في آن معاً. ومن المهم أيضاً مراعاة العوامل العرقية والدينية وغيرها من العوامل المحتملة، فضلاً عن الخصائص الوطنية للسكان الذين يعيشون في منطقة الانتشار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن النساء والأطفال غالباً ما يكونون في أمس الحاجة إليها، ويحتاجون إلى اتباع نهج خاص تجاههم. وفي هذا الصدد، يجب أن تضم صفوف شرطة الأمم المتحدة شرطيين رجالاً ونساء على السواء. ونحن واثقون من أن التركيز الرئيسي في هذا الصدد ينبغي ألا ينصب على تحقيق مؤشرات جنسانية تستند إلى النسب المئوية، بل على التنفيذ الفعال للمهام المقررة وتقييم ظروف الانتشار والحالة الأمنية. ومن المهم أيضاً أن تشغل المرأة مناصب الإمرة والقيادة بما يتماشى مع مبدأ التوزيع الجغرافي.

ومن المهام الهامة الأخرى التي يضطلع بها ذوو الخوذ الزرقاء بنجاح تقديم المساعدة في إصلاح مؤسسات إنفاذ القانون بعد انتهاء النزاع وبناء القدرات الوطنية للدول المضيفة. ويشمل ذلك تبادل الخبرات، وتحديد العمل الذي يتعين القيام به، وتدريب الأفراد. وكلما نفذت تلك المهمة بفعالية أكبر، أصبح نقل المسؤولية بالكامل عن حفظ القانون والنظام إلى القوات الوطنية أسرع.

وبطبيعة الحال، يجب تدريب ضباط شرطة الأمم المتحدة تدريباً مناسباً ومهنياً وتزويدهم بالمعدات اللازمة، ولكن يجب أيضاً أن يكونوا متحمسين جداً لتدريب الآخرين. وفي هذا الصدد، نؤيد جهود الأمانة العامة، فضلاً عن مبادرات العديد من المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، لتحسين مستوى التدريب بين حفظة السلام من الشرطة.

وتسهم روسيا بنشاط في تلك القضية المشتركة. وعلى مدى أكثر من ٢٠ عاماً، تم تدريب المئات من حفظة السلام من الشرطة الأجنبية، بمن فيهم خمسة قادة وعدد كبير من النساء من أكثر من ٥٠ بلداً في جميع أنحاء العالم، أساسامن أفريقيا، في المركز الوطني الروسي للتدريب على حفظ السلام المعتمد من الأمم المتحدة في مدينة دوموديدوفو تحت رعاية وزارة الدفاع الروسية. إن لدى روسيا خبرة فريدة في مجال التدريب المهني لحفظة السلام ونحن على استعداد لتشاطرها. وقد ساهم مئات من ذوي الخوذ الزرق من روسيا في الحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ويعمل اليوم حوالي ٤٠ شرطياً روسياً، أكثر من ثلثهم من النساء، في بعثات مختلفة للأمم المتحدة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئهم اليوم، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يحتفل فيه بيوم الشرطة في روسيا.

ونحن مقتنعون بأن عنصر الشرطة في حفظ السلام يستحق مزيداً من الاهتمام من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، سواء في

مجلس الأمن أو فيما يتعلق بحالات فرادى البلدان أو في الجمعية العامة. ونعتقد أن أفضل المنتديات لمناقشة المسائل العامة للشرطة هي الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن واللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام التابعة للجمعية العامة، حيث جميع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة ممثلة فيها ولديهما تفويض بالنظر بشكل شامل في المسائل المتصلة بحفظ السلام.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومفوضتي الشرطة لوسالا وبوغاني، من قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، على التوالي، على ما قدموه من عروض تقديمية شاملة ولمحة متعمقة للحالة الراهنة في الميدان والتحديات التي تواجه شرطة الأمم المتحدة.

وأود في البداية أن أنوه بمساهمة شرطة الأمم المتحدة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام، فضلاً عن جاهزيتها العملياتية المستمرة طوال فترة تفشي جائحة مرض فيروس كورونا. إن لشرطة الأمم المتحدة دوراً محورياً في ضمان زيادة الأمن وحماية المدنيين وعودة النظام العام، سواء بالتعاون مع وكالات إنفاذ القانون التابعة للدولة المضيفة أو الاستجابة، في بعض الحالات، من جانب واحد للمشاكل المرتبطة بالنظام العام.

وتعتقد إستونيا أن لجهود شرطة الأمم المتحدة في تعزيز سيادة القانون وبناء قدرات دوائر الشرطة الوطنية الموجهة نحو خدمة الناس والمساعدة في إصلاح قطاع الأمن على أساس حقوق الإنسان أهمية أساسية في إرساء الاستقرار الدائم في البلدان المتأثرة بالنزاعات. وسنواصل دعم المرحلة المقبلة من الصيغة المعزَّزة لخطة العمل من أجل حفظ السلام، وإيلاء أهمية كبيرة لأهدافها المتمثلة في تحسين أداء عمليات حفظ السلام وخضوعها للمساءلة، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ومعالجة الثغرات في مجال القدرات والتكامل. ومن الضروري أن نظل يقظين بالمثل بشأن عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

وترحّب إستونيا بالتركيز المنصبّ اليوم على التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في أعمال شرطة الأمم المتحدة. يؤدي تكوين عناصر شرطة الأمم المتحدة على نحو يتسم بمساواة أكبر بين الجنسين دوراً حاسماً في فعالية عمل الشرطة وفي تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام في نهاية المطاف. كما أنه أمر حاسم في زيادة فعالية عمل الخفارة المجتمعية والتصدي لانتشار المعلومات المضللة ومنع العنف الجنسي والجنساني المتصل بالنزاعات والقضاء عليه.

وستواصل إستونيا التأكيد على أهمية تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، لا سيما في ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام، وأيضاً في شرطة الأمم المتحدة وذلك بالتشديد على أهمية تنفيذ القرار ٢٥٣٨ (٢٠٢٠).

ونشير مع التقدير إلى تحقيق الأهداف المتوسطة المدى للمساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٠ وتجاوزها. وفي ضوء هدف الاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين المتمثل في تهيئة بيئة تمكينية للنساء النظاميات في عمليات حفظ السلام، كانت الإحاطات التي قدمت اليوم ثاقبة الرؤية. وقد كان من المفيد أن نسمع من المفوضتين عن أولوياتهما في تهيئة بيئة عمل آمنة وتمكينية ومراعية للفوارق بين الجنسين للمرأة.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن الامتنان والدعم القوي لجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة – نساء ورجالاً – الذين يبعث تفانيهم وتضحياتهم الأمل في نفوسنا جميعاً. ونعرب، شأننا شأن الآخرين، عن خالص تهانينا للفائزة بجائزة أفضل شرطية في الأمم المتحدة لعام ٢٠٢١، وهي رئيسة الشرطة سانغيا مالا من نيبال من بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد لاكروا ومفوضتي الشرطة على إحاطاتهم. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط:

لقد أخذت شرطة الأمم المتحدة دوراً قيادياً سيستمر في النمو. وقد تطور هذا الدور تطوراً كبيراً على مدى السنوات العشرين الماضية:

إذ لا يتعين على المرء سوى أن ينظر في الزيادة في متطلبات النشر، وتنوع البعثات، والمبادئ التي وضعت منذ عام ٢٠٠٠ ومكانة الشرطة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام.

إن شرطة الأمم المتحدة أساسية، ومشاركة المرأة في هذا الصدد أمر لا غنى عنه، ليس لأسباب تتعلق بالتمثيل داخل المنظمة وحسب ولكن أيضاً لأسباب تتعلق بالمساواة. ومن المسلّم به على نطاق واسع الإسهام الفريد للمرأة في قوات الأمن الداخلي. تشارك شرطة الأمم المتحدة في مجموعة متنوعة من المشاريع المجتمعية لمكافحة مختلف أنواع العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ولدعم تمكين المرأة. ففي مالي، على سبيل المثال، تساهم شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين وتساعد في الحفاظ على العلاقات بين الدولة والسكان من خلال وجودها إلى جانب قوات الأمن الداخلي.

كما أن شرطة الأمم المتحدة عنصر رئيسي في العمليات الانتقالية، حيث تدعم بناء القدرات الوطنية وإصلاح قطاع الأمن، على نحو ما تفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية من خلال دعمها لتنفيذ خطة إصلاح الشرطة الوطنية وتشكيل الخفارة المجتمعية في شرق البلد. وندعو السلطات الوطنية إلى تعبئة الوسائل اللازمة لإنجاح هذه الجهود.

وأود أن أؤكد أن الصعوبات اللغوية التي يواجهها الموظفون الذين لم يتقنوا اللغة المستخدمة في الدولة المضيفة يمكن أن تشكل عقبة أمام أداء البعثات. ولذلك فإنني مسرور بنتائج الشراكة بين المنظمة الدولية للفرنكوفونية وشعبة شرطة الأمم المتحدة.

وقد أثبتت شرطة الأمم المتحدة قدرتها على التكيف من أجل زيادة مشاركة المرأة، بما في ذلك على أعلى المستويات. وفي الوقت الراهن، يجري تحقيق – بل وتجاوز – الأهداف التي حددتها المنظمة بشأن مشاركة المرأة في أعمال الشرطة في الأمم المتحدة. إلا أن هناك الكثير مما يتعين القيام به.

إن تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن يمثل أولوية بالنسبة لفرنسا. وهي تعمل، من خلال دبلوماسيتها النسوية، على النهوض بالمشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام. وتدعو فرنسا جميع الشركاء إلى دعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن واعتماد خطة عمل وطنية. كما تؤكد من جديد ضرورة مشاركة المرأة في عمليات السلام. وتؤكد الإحاطات المقدمة صباح اليوم أهمية هذه المشاركة وجدواها. وتحرص فرنسا على إدراج مهارات النساء في البعثات الثلاث التي تنشر فيها ٢١ من رجال الدرك وضابط شرطة من جميع الرتب. وأود الإشادة بما اضطلعن به من عمل في مواقف تكتسي أهمية خاصة للوفاء بالولايات، حيث أظهرن كفاءة مهنية ملحوظة.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيل الأمين العام لعمليات السلام، السيد جان – بيير لاكروا، على إحاطته السنوية عن أعمال الشرطة في الأمم المتحدة.

إن الشرطة في كل مكان هي أهم جهاز لإنفاذ القانون، والأهم من ذلك أنها الواجهة العامة للمؤسسات الأمنية. وتؤثر ثقة الناس في الشرطة أو عدمها تأثيرا كبيرا على حالة الأمن والقانون والنظام في أي مجتمع.

ويكون دورها أكثر أهمية في حالات النزاع المسلح التي يركز عليها تعامل مجلس الأمن. إنها تؤدي دورا مهما في تنفيذ الولايات التي ينشئها المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد شرطة الأمم المتحدة على بناء القدرات في الدول المضيفة، ولا سيما في مجالات مثل سيادة القانون والشرطة المدنية.

ونقدر تركيز إحاطة اليوم على مساهمة شرطة الأمم المتحدة في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأشكر أيضا مفوضة الشرطة التابعة لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، السيدة فيوليت لوسالا، ومفوضة الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، السيدة باتريشيا بوغاني، على رؤاهما المتبصرة من الميدان.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بجميع حفظة السلام من النساء والرجال، بمن فيهم الأربعة عشر ضابط شرطة من الهند، الذين ضحوا

بحياتهم أثناء أداء واجبهم، ولمساهمتهم الملحوظة في استعادة السلام والاستقرار في أماكن انتشارهم.

كما أن الهند من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات شرطة، إذ نشرت ما يقرب من ٣ ٠٠٠ من ضباط الشرطة في حوالي ٢٤ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. والواقع أن الهند رائدة في هذا المجال، بوصفها أول بلد نشر وحدة شرطة مشكلة في ليبريا، وذلك في عام ٢٠٠٧. وفي الوقت الحاضر، يعمل حوالي ١٧٥ من أفراد الشرطة الهندية في قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وقد عمل ضباط الشرطة الهنود بامتياز في كل مهمة أوكلت إليهم، وهو ما اعترفت به أيضا الأمم المتحدة والبلدان المضيفة نفسها. ويعمل أيضا عدد من الضباط الحاليين أو السابقين في دوائر الشرطة الهندية في مناصب مختلف في بعثات الأمم المتحدة.

وقد شاركت الهند مشاركة نشطة في المداولات المتعلقة بالمسائل التي تركز على تمكين المرأة وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مختلف هيئات الأمم المتحدة. وتؤيد الهند تأييدا كاملا دعوة الأمين العام إلى العمل من أجل التعجيل بتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في تنفيذ إعلان الالتزامات المشتركة بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والعمل على الوفاء بأولويات العمل من أجل حفظ السلام. ونرحب كذلك باستراتيجية الأمين العام الموحدة للمساواة بين الجنسين، ونحن ملتزمون بالامتثال لتلك الاستراتيجية حتى يتسنى تعزيز مشاركة المرأة ودورها في حفظ السلام.

وتؤدي ضابطات الشرطة وأفراد حفظ السلام من النساء دورا لا غنى عنه في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ولا سيما أثناء الدوريات وعمليات البحث البارزة، وفي الوصول إلى المجتمعات المحلية التي لا يسمح فيها إلا لضباط الشرطة من النساء بالتفاعل مع أفراد المجتمع من النساء. إنهن أقدر على كسب ثقة قطاع كبير ولكنه مهمش في المجتمع والمساعدة على تعزيز المساواة بين الجنسين. كما يمكن أن يشكلن قدوة من خلال إلهام النساء والفتيات المحليات لمواصلة العمل، بما في ذلك في مجال إنفاذ القانون.

وكان لوجود فريق المشاركة النسائية الهندي لدى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية دور أساسي في تعزيز مشاركة المرأة المحلية في غوما. فقد بادر الفريق بعقد اجتماعات لجنة الحماية المحلية ونظَّمها ووفر لها الأمن، مما مكن النساء من تبادل الشواغل وتنظيم أنفسهن بصورة أكثر انتظاما، والسماح للقوة بإدراج إسهامات المرأة في تخطيط العمليات. واستخدمت المعلومات التي قدمتها النساء في المجتمعات المحلية للتركيز على تسيير الدوريات في المناطق الشديدة الخطورة والتخطيط لأنشطة التنسيق المدني – العسكري على أساس احتياجات المجتمعات المحلية.

وفي وقت سابق، ساعدت الوحدة الهندية المشكلة من الإناث في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي ذكرتها سابقا، على زيادة مشاركة المرأة الليبرية في قطاع الأمن من ٦ في المائة في عام ٢٠٠٧، عندما تم نشرها للمرة الأولى، إلى ١٧ في المائة عندما غادرت البعثة في عام ٢٠١٦. وقد اعترفت بذلك مرارا رئيسة ليبريا آنذاك، السيدة إلين جونسون سيرليف الحائزة على جائزة نوبل.

كما أسهم أفراد الشرطة المنتدبون من الهند، ولا سيما الضابطات، إسهاما هائلا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي عام ٢٠١٤، منحت ضابطة شرطة هندية، هي المفتشة شاكتي ديفي، التي تم إيفادها لدى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، الجائزة الدولية للنساء المشاركات في شرطة حفظ السلام لمساهمتها في إنشاء مجلس للشرطة النسائية في هرات، ومؤخرا حصلت الرائدة سومان غاواني، الموفدة لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، على جائزة داعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين لعام ٢٠١٩.

إن مساهمة شرطة الأمم المتحدة في دعم الإصلاحات في شرطة البلد المضيف وغيرها من مؤسسات إنفاذ القانون وإعادة هيكلة إداراتها وتطويرها أمر بالغ الأهمية. ويمكن للنساء العاملات في حفظ السلام، ولا سيما ضابطات الشرطة، أن يضطلعن بدور مهم في فهم الاحتياجات

الخاصة للنساء في بيئات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والاستجابة لها، بما في ذلك الحاجة إلى الحماية من العنف الجنسي والجنساني.

ويتعين علينا زيادة حصة النساء في عناصر شرطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، أقدم ثلاثة اقتراحات محددة. أولا، ثمة حاجة إلى تحديد وحل المشاكل الهيكلية التي تحول دون زيادة عدد النساء النظاميات في كل من أدوار حفظ السلام المدنية والتابعة للأمم المتحدة. وتشمل هذه العوائق اللوجستيات ومرافق الثكنات وظروف العمل ذات الصلة، ولا سيما في البيئات الأمنية الصعبة. ويشكل توفير الهياكل الأساسية المادية وبيئة العمل الآمنة شرطا لا بد منه لكفالة حسن أداء عناصر الشرطة.

ثانيا، يجب أن تمنح المرأة فرصا متساوية. فكثيرا ما نرى النساء في أدوار دعم القيادة، مثل العمل الإداري. وينبغي أن يضطلعن بأدوار رئيسية أيضا، مثل التواصل مع المجتمعات المحلية والتوعية.

ثالثا، غني عن القول إننا بحاجة إلى التقيد بسياسة صارمة لعدم التسامح إطلاقا مع التحرش والاعتداء الجنسيين. ومن الأمور الأساسية لمعالجة هذه المسائل تقويم سلوك حفظة السلام من خلال تدابير وقائية مثل التدريب الكافي وآليات الرصد والإبلاغ في أماكن العمل للسماح بمعالجة الشكاوى. ومن شأن مبادرات مثل نشر مستشارين في المجال الجنساني والسلام والأمن في بعثات حفظ السلام أن تساعد أيضا على منع التحرش الجنسي وما يتصل به من عنف.

وسيسمح تنفيذ هذه الاقتراحات بقطع شوط طويل في زيادة تعزيز دور شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وإلهام المزيد من النساء للمساهمة في البعثات المعنية بحل النزاعات وبناء السلام.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نحن ممتنون حقا للمكسيك على تشجيعها الانخراط المستمر لمجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا على العرض الذي قدمه، وأشكر مفوضي شرطة الأمم المتحدة وأود أن أشدد على أنهما امرأتان. وأنا أقدر حقًا الإحاطتين الثاقبتين اللتين قدمتاهما لنا مباشرة من الميدان.

أود بداية أن أعرب عن التعازي لحكومة مصر إثر الإصابات الناجمة عن إطلاق النار على أفراد الشرطة المصرية الذين وصلوا حديثًا إلى بانغي في ١ تشرين الثاني/نوفمبر للانضمام إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يتماثلوا للشفاء التام ونحث على إجراء تحقيق كامل في الظروف والسياق الذي وجد فيه حفظة السلام أنفسهم مصابين عقب تعرضهم لما يسمى بإطلاق نيران بطريق الخطأ.

اليوم، أود أن أتطرق إلى ثلاثة من جوانب شرطة الأمم المتحدة: المجالات التي حققنا فيها تقدما في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمجالات التي لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله بشأنها وتقييم هذين الجانبين من خلال تنفيذ سياسة متكاملة للأداء والمساءلة.

أولا، يسرنا أن نرى شرطة الأمم المتحدة توضح كيف تعمل على النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقبل عشر سنوات، كانت النساء يمثلن ١٥ في المائة من أفراد الشرطة المنتدبين المنتشرين في عمليات الأمم المتحدة. وتضاعفت تلك النسبة اليوم لتصل إلى ٣٠ في المائة، وفي حين أن ذلك يمثل زيادة كبيرة، إلا أنه ببساطة لا يكفي. وفي عام ٢٠١١، كان ٥ في المائة فقط من أفراد الشرطة في وحدات الشرطة المشكلة من النساء؛ وتصل هذه النسبة اليوم إلى ١٤ في المائة. ومرة أخرى، هذه زيادة كبيرة، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. غير أن هذا الأمر مهم؛ فالشرطة النسائية تؤدي أدوارا قيادية في إعادة بناء المجتمعات المحلية وتعزيز الثقة بين المواطنين والمؤسسات الأمنية التي تخدمهم. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين ونحث البلدان المساهمة بأفراد شرطة على تبني سياسات تزيد من مشاركة المرأة في جميع مستويات الشرطة.

يقودني ذلك إلى النقطة الثانية التي أود إثارتها. كما أشرت، لا يزال أمامنا المزيد من العمل الذي يتعين علينا القيام به لضمان إتاحة فرص متساوية للمرأة للتفوق والقيادة على نطاق عمل شرطة الأمم المتحدة بالكامل. وعلى سبيل المثال، هناك عدد قليل جدًا من

وحدات الشرطة المشكلة التي ترأسها قيادات نسائية. ولذلك، يسرنا أن نسمع من وكيل الأمين العام لاكروا أن هذا الأمر لا يزال يشكل أولوية قصوى للأمم المتحدة. وتدعو الصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام، التي أُطلقت في وقت سابق من هذا العام، بحق إلى تسريع تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتتمثل ركيزة رئيسية لتلك الخطة في زيادة مشاركة المرأة على جميع مستويات حفظ السلام.

وأود في هذه المرحلة أن أشيد بزميلائي من الهند التي نشرت وحدة شرطة نسائية في ليبريا، حيث كنت أعمل سفيرة. وقد كنت شاهدة على مهنيتهن والتزامهن، مما جعلنا جميعا فخورين برؤيتهن في الزي النظامي. وبوسعي أن أخبر أعضاء المجلس بأنهن كن قدوة فعالة للنساء والفتيات الليبريات. ولذلك، أشكرهن جزيل الشكر.

ثالثًا وأخيرا، بعد ثلاث سنوات من اتخاذ القرار ٢٤٣٦ (٢٠١٨) بالإجماع، نكرر دعمنا القوي لالتزام الأمم المتحدة بتنفيذ سياسة متكاملة للأداء والمساءلة. ويجب أن تستند تلك السياسة إلى معايير واضحة لجميع موظفي الأمم المتحدة المدنيين والنظاميين العاملين في عمليات حفظ السلام والمساندين لها. وعندما لا تقوم قوات حفظ السلام بحماية المدنيين أو ترتكب انتهاكات، فإن ذلك يتسبب في تآكل ثقة السكان المحليين ويقوض فعالية البعثة ويضر بصورة الأمم المتحدة ومفهوم حفظ السلام نفسه. ويجب على الأمم المتحدة إلزام من يخدمون في عمليات السلام بأعلى المعايير. ويجب أن نحاسب أنفسنا وأن نعالج ضعف الأداء وسوء السلوك وألا نختار سوى أولئك المؤهلين والمستعدين للنشر. وبنفس القدر من الأهمية، ينبغي للأمم المتحدة أن تعترف بالأداء المتميز. وجائزة ضابطة شرطة الأمم المتحدة السنوية مبادرة رائعة. ونرحب بأفكار مماثلة من إدارة عمليات حفظ السلام وشعبة الشرطة.

إننا بحاجة إلى أن تكون شرطة الأمم المتحدة فعالة ونريدها أن تكون ناجحة وعلينا أن نخضعها للمساءلة وأن نكفل أن تكون فوق الشبهات. ولا تزال الولايات المتحدة ملتزمة بدعم شرطة الأمم المتحدة ومساعدتها في مواجهة التحديات التي تنتظرها. ونتطلع إلى مواصلة العمل بشأن هذه المواضيع المهمة في اجتماع آلية التنسيق المبسّطة لشرطة الأمم المتحدة الأسبوع المقبل في برينديزي، إيطاليا، وفي اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لعام ٢٠٢١ الأسبوع المقبل في سول.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة وعلى تركيز المكسيك على المرأة والسلام والأمن في هذا الشهر. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا أيضا على إحاطته وأخص بالشكر السيدة بوغاني والسيدة لوسالا على عرض وجهات نظرهما من مركزي عملهما الميدانيين، وهما من أصعب البيئات بالنسبة لشرطة الأمم المتحدة وحفظة السلام.

إنني أود أن أشيد بالرجال والنساء في عناصر شرطة الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم الذين يحمون المجتمعات المحلية الضعيفة ويخدمونها. وكما قالت زميلتنا، ممثلة الولايات المتحدة، للتو، فإن الحادث الذي وقع مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى في بداية هذا الشهر، والذي هوجمت فيه وحدة شرطة تابعة لمصر، ليس سوى تذكرة صارخة بالظروف الصعبة التي ننشر فيها قوات حفظ السلام التابعة لنا وبتفانيهم وشجاعتهم. وتقع على عاتق الدول المضيفة مسؤولية احترام اتفاقات مركز القوات وضمان سلامة وأمن حفظة السلام العاملين داخل حدودها. ونحث الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على إطلاع المجلس والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على نتائج تحقيقاتهما فور الانتهاء منها حتى يمكن استخلاص الدروس.

كثيرا ما يكون أفراد شرطة الأمم المتحدة أول وآخر من يلتقون بالسكان المحليين، بمن فيهم النساء والفتيات، في حالة الاستجابة لأزمة ما. ولا يمكن التوصل إلى حلول سياسية وإحلال سلام طويل الأجل دون إقامة علاقات قوية مع هؤلاء السكان، تقوم على الثقة. ولهذا السبب، نرحب بتركيز مناقشة اليوم على المساهمة التي يمكن أن تقدمها شرطة الأمم المتحدة للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في أعمال شرطة الأمم المتحدة ليست واجبا أخلاقيا فحسب، بل هي حاسمة الأهمية

لفعالية البعثات. ومن خلال التعبير عن المجتمعات المحلية التي تخدمها، يمكن للشرطة بناء الثقة وتمكين النساء والفتيات، بل وإلهامهن للانضمام إلى دوائر الشرطة الوطنية، مما يمهد الطريق للحفاظ على السلام. ونريد أن نرى المزيد من الشرطيات على النطاق الكامل من الأدوار على جميع المستويات. وترحب المملكة المتحدة بالخطوات التي اتخذتها البلدان المساهمة بأفراد شرطة لتحقيق أهداف استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين التي وضعها الأمين العام، ونواصل دعم عمل مبادرة إلسي بشأن المرأة في عمليات السلام حيث ساهمنا بأكثر من ٦,٣ ملايين دولار فيها منذ عام ٢٠١٩.

يتيح لنا أسبوع الشرطة فرصة للنظر في المجموعة الكاملة من التحديات التي تواجه شرطة الأمم المتحدة. إن الشرطة عنصر محوري في عمليات حفظ السلام: فهي تساعد على تهيئة بيئة حمائية للمدنيين واستعادة الأمن والعدالة وإعادة إرساء سيادة القانون في المناطق المتضررة من النزاع.

ونحن مدينون لأفراد الشرطة التابعين لنا بأن نتحلى بنفس التصميم على ضمان سلامتهم ودعم فعاليتهم ،كما نفعل مع نظرائهم العسكريين. ويشمل ذلك تنفيذ التوصيات المعلقة المنبثقة عن الاستعراض الخارجي لشعبة شرطة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦ ووضع الصيغة النهائية لإطار التوجيه الاستراتيجي وبدء الدورات التدريبية.

ومن ثم، أود أن أوجه الانتباه إلى ثلاث مسائل نعتقد أنها حاسمة الأهمية لتنفيذ أولويات مبادرة العمل من أجل حفظ السلام والصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام اللتين أطلقهما الأمين العام.

أولاً، يجب أن يكون خبراء الشرطة في أعلى المراتب في البعثات وأن يُعاملوا بوصفهم جزءا أساسيا من التخطيط المتكامل للبعثة طوال فترة البعثة، من البداية إلى مرحلة الانتقال – استنادا إلى المعلومات الاستخباراتية والتقارير والبيانات ذات الصلة.

ثانيا، ينبغي أن يكون التوظيف عادلا وحسن التوقيت وقائما على الجدارة مع اختيار المهارات والقدرات والخبرات المناسبة التي تحتاج إليها بعثات معينة، مع ضمان نشر هذه البعثات لهؤلاء الأفراد على النحو المناسب.

ثالثا، يلزم إدماج الشرطة إدماجا كاملا في نظم الأمم المتحدة، بما في ذلك نظام تأهب قدرات حفظ السلام وآلية التنسيق المبسّطة والإطار المتكامل للأداء والمساءلة في مجال حفظ السلام والنظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء.

وأخيرا، أود أن أطرح سؤالين محددين على السيد لاكروا.

أولا، ما الذي تفعله شعبة شرطة الأمم المتحدة لدعم تنسيق أفضل بين العناصر المدنية والعسكرية وعناصر الشرطة، من خلال التخطيط العملياتي المتكامل وآليات التنسيق المخصصة داخل البعثة مثلا؟

ثانيا، نحن، شأننا شأن الآخرين، نشعر بالقلق إزاء ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسيين – تسعة ادعاءات في العام الماضي ضد أفراد شرطة الأمم المتحدة في بعثة لحفظ السلام. ولا تزال جميع القضايا تقريبا تنتظر التوصل إلى نتيجة من جانب الأمم المتحدة، ولا تزال جميع القضايا تنتظر اتخاذ إجراءات بشأنها من جانب البلدان المساهمة بالشرطة. ما هي الخطوات التي تتخذها شرطة الأمم المتحدة للتصدي للاستغلال والاعتداء الجنسيين، بما في ذلك التدريب للتوعية داخل البعثات وقيادة الشرطة؟

السيدة هايميرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*)**:** أود أن أشكر المكسيك على تركيزها المستمر على المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وأشكر وكيل الأمين العام لاكروا ومفوضتي الشرطة على إحاطاتهم الشاملة والمفيدة اليوم.

إن النرويج بلد مساهم بأفراد شرطة منذ عام ١٩٨٩. ودعمنا لأعمال شرطة الأمم المتحدة ثابت وشامل. إنه يشمل نشر موظفين مؤهلين تأهيلا عاليا، فضلا عن المساهمات المالية ومساهمات في مجال السياسات.

نحن نرحب بالتطور الملحوظ الذي حققته شرطة الأمم المتحدة، التي تضطلع الآن بطائفة أوسع من المهام، بما في ذلك بناء القدرات،

والدعم التنفيذي، وتعزيز السياسات والتوجيه الرسمي. وهذا يعكس الأوضاع الأمنية المتزايدة التعقيد التي تواجه عمليات السلام، بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. كما أن منشورات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والإنتربول قد أقرت بالصلة بين التهديدات الأمنية الدولية ومسائل إنفاذ القانون، مثل مكافحة الإفلات من العقاب.

إن وجود قطاع عدالة مستقل وجيد الأداء أمر أساسي لضمان السلام المستدام والحكم الرشيد. وينعكس ذلك أيضا بشكل جيد في أهداف التنمية المستدامة.

إن النرويج تدعو إلى وجود عناصر شرطة قوية. فينبغي أن تستفيد الولايات من القدرات الكاملة لشرطة الأمم المتحدة في دعم حماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان، وتعزيز قدرة الشرطة والمؤسسات القضائية في الدولة المضيفة. كما يجب التأكيد في ولايات مجلس الأمن على إضفاء الطابع المهني على الشرطة وسلسلة المحاكم. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية توفير الموارد والموظفين الكافيين لشعبة الشرطة ومكتب الأمم المتحدة لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، خاصة وأن التحديات الجديدة غير العسكرية تتطلب نهجا استباقيا ومبتكرا.

إن في النرويج واحدة من أكثر دوائر الشرطة تحقيقا للمساواة بين الجنسين في العالم، ونحن ندعم جهود التكافؤ في سياق دولي من خلال تمويلنا للبرنامج الذي تقوده شعبة شرطة الأمم المتحدة، والذي يهدف إلى زيادة عدد أفراد شرطة الأمم المتحدة من النساء بطريقة ملموسة وقابلة للقياس. ومع ذلك، فإن التوازن بين الجنسين لا يتعلق بالأرقام فحسب، بل يتعلق أيضا بالمشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة.

ونحن في النرويج لا نقوم بتجنيد ضابطات شرطة للعمل في شرطة الأمم المتحدة. نحن نجند أفضل ضباط شرطة وأكثرهم كفاءة لدينا، بغض النظر عن نوع الجنس. وعادة ما تكون مشاركتنا النسائية حوالي ٥٠ في المائة من قادة الوحدات. وذلك بفضل الاستراتيجية الوطنية الطويلة الأجل المتعلقة بنوع الجنس التي أسفرت عن قاعدة صلبة من النساء الشرطيات اللائي يستطعن تمكين النساء والفتيات في الميدان وبناء الثقة فيهن وأن يكن قدوة لهن. ونود أيضا أن نسلط الضوء على تنفيذ شعبة الشرطة لاستراتيجية الأمين العام الموحدة للمساواة بين الجنسين، وهي أداة هامة يسير فيها الاعتبار الجنساني والكفاءة جنبا إلى جنب.

كما نرحب بكون أفرقة الشرطة المتخصصة قد أصبحت الآن أداة راسخة في أعمال الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة. فبعد أن بدأ نشرها لأول مرة في عام ٢٠١٠، نرى الآن أفرقة شرطة متخصصة في معظم البعثات. ونشجع إدارة عمليات السلام وشعبة الشرطة على مواصلة تطوير هذا النموذج عند استعراض المبادئ التوجيهية في العام المقبل، بما في ذلك الاستفادة من التطورات التكنولوجية الجديدة وضمان أن يعكس الإطار الإرشادي الاستراتيجي المتعلق بدور الشرطة في عمليات حفظ السلام الدولية التحديات الجديدة من خلال الابتكار والمعايير التقنية الجديدة.

ونود أيضا أن نرى التكنولوجيا مدرجة كموضوع شامل – ليس فقط بالنسبة إلى مؤتمر الأمم المتحدة الوزاري لحفظ السلام في سول، ولكن أيضا في المتابعة العامة لمبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ الخاصة بالأمين العام.

وفي الختام، نشجع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء بقوة على التركيز على الدور الهام للشرطة في حالات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات قوية مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والإنتربول. وهذا يمكن أن يضمن انتقالات سلسة ويساعد على إيجاد حلول مستدامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*)**:** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة المكسيك.

في البداية أشكر وكيل الأمين العام جان بيير لاكروا ومفوضتي الشرطة فيوليت لوسالا وباتريشيا بوغاني على إحاطاتهم المفيدة للغاية.

إن جلسة اليوم تكتسي أهمية خاصة لأن عمل الشرطة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام كثيرا ما يكون غير معروف، بل ويحجبه

أحيانا الظهور البارز للعناصر العسكرية. وأهنئ السيدة سانجيا مالا، من نيبال، التي أُختيرت أمس امرأة العام في شرطة الأمم المتحدة.

سوف نركز اليوم على الدور الأساسي الذي تؤديه المرأة كجزء من عناصر شرطة الأمم المتحدة. إن البيانين اللذين أدلت بهما مفوضتا الشرطة اليوم هما شهادة واضحة على الدور الذي تؤديه المرأة على أرض الواقع في المجتمعات المحلية في أبيي ومالي. ولقد شهدت عناصر الشرطة تغييرات كبيرة منذ نشرها لأول مرة في عام ١٩٦٠. في الوقت الحالي يشارك نحو ١١ ألف شرطي وشرطية من ٨٨ بلدا في ١٢ عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ويشارك ١٠٠ شرطي إضافي في بعثات سياسية خاصة.

بعد سنوات عديدة من الخبرة، لا يمكن إنكار أن للشرطة دورا رئيسيا تؤديه في تحقيق السلام المستدام والحفاظ عليه. لقد أصبح منع الجريمة والتحقيق فيها، وحماية الأشخاص، وصون النظام والأمن العام عناصر أساسية لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل.

إن وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة يساهمون في تنمية القدرات المؤسسية الوطنية لتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك الشرطة، والمدعون العامون، والمؤسسات القضائية ومؤسسات السجون. ويزداد تعزيز هذا الدور في البعثات السياسية الخاصة، مثل البعثات الموجودة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أي بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

كما أن عمل عنصر الشرطة أساسي بالنسبة للعمليات الانتقالية، حيث يدعم البلدان في مسؤولياتها الأمنية، فضلا عن بناء الثقة في مؤسسات الدولة. وعمل النساء الشرطيات، كجزء من هذه العناصر، هو عمل أساسي في مهام مثل حماية المدنيين، وتوفير الخدمات الأساسية للنساء والأطفال، وتطوير وتعزيز التحالفات الاستراتيجية مع المجتمع المدني، والتنفيذ العام للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. والعناصر التي حددها مجلس الأمن مؤخرا في القرار ٢٥٩٤ (٢٠٢١)، بشأن العمليات الانتقالية، تشمل تحديدا رؤية ترتبط ارتباطا مباشرا بعناصر الشرطة في البعثات التي صدر بها تكليف من المجلس.

وضمن الإطار التنفيذي، تؤيد المكسيك تحقيق أهداف مبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“، والتي هي أيضا مسألة أساسية لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للنساء الشرطيات في بعثات السلام.

وبالاقتران مع تنفيذ استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين، شجعنا على تولي الشرطيات أدوار القيادة وزيادة مشاركتهن في صنع القرار. غير أن الشرطيات لا يفتأن يواجهن عقبات هيكلية تحول دون إحراز التقدم الأمثل في حياتهن المهنية، مما يجعل من الصعب عليهن أيضا تحقيق التوازن بين حياتهن الشخصية والمهنية. ولذلك يجب أن نعمم نهجا جنسانيا في جميع جوانب تصميم وتشغيل عناصر شرطة الأمم المتحدة.

ويجب أن تكون تلك العناصر دينامية ومرنة لمواجهة جميع أنواع التحديات التي تنشأ، لا سيما في البيئات المتزايدة التعقيد، مثل تلك الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا، لكفالة معالجة شواغل جميع أفرادها وتلبية متطلباتهم، بما في ذلك تنوع الشرطيات. ولذلك تقر المكسيك بالحاجة إلى التشجيع على تنفيذ برامج فعالة للتدريب والتثقيف تراعي الاعتبارات الجنسانية لأفراد الشرطة الذين سيُنشرون قريبا، وذلك من خلال وضع الاحتياجات في الميدان وأهداف كل بعثة في الاعتبار.

ويجب أن نعزز الشراكات مع البلدان المساهمة بأفراد شرطة ونكفل نشر المزيد من النساء، وفي الوقت نفسه تحسين أوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرهما من الجهات الفاعلة، مثل الإنتربول، في استعراض مهام عنصر الشرطة في عمليات السلام لكفالة أقصى قدر من الفعالية والكفاءة في الميدان.

وأخيرا، أود أن أسأل مقدمي الإحاطات هذا الصباح عن الكيفية التي يمكنهم بها، في رأيهم، المضي قدما في تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن من خلال عملهم، لا سيما فيما يتعلق بحماية النساء من المجتمعات المحلية والمدافعات عن حقوق الإنسان العاملات في مجال بناء السلام. وما هي الدروس التي استخلصوها فيما يتعلق بإنشاء نظم للإنذار المبكر لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؟

وأستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أعطي الكلمة للسيد لاكروا للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد لاكروا (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على ما أعربوا عنه من دعم وتأييد لشرطة الأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأعرب عن امتناننا لجميع أفراد شرطة الأمم المتحدة العاملين في الميدان والمقر على حد سواء.

وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين أبرزوا الأهمية الكبيرة لشرطة الأمم المتحدة في حفظ السلام لعدد من الأسباب. أولا، يستدعي نوع التحديات التي تواجهها بعثاتنا في الميدان، وبخاصة الدوافع الحديثة العهد لنشوب النزاعات، مثل الجريمة المنظمة والمسائل المتصلة بتعدد اللغات والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، تدخل الشرطة على نحو متزايد. ثانيا، تتعامل عملياتنا مع حالات تكون فيها الكثافة السكانية أعلى، سواء في المناطق الحضرية أو مخيمات اللاجئين أو المشردين داخليا. ويثير ذلك أيضا مسائل ينبغي أن تعالجها شرطة الأمم المتحدة على نحو أفضل. ثالثا، نضطلع بدور يتسع نطاقه في بناء القدرات. وبطبيعة الحال، تتعلق القدرة الرئيسية التي نسعى إلى بنائها في البلدان المضيفة بسيادة القانون ونظم العدالة والشرطة والسجون.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته ممثلة سانت فنسنت وجزر غرينادين عن مقترحاتنا لتعزيز عمل الشرطة المراعي للاعتبارات الجنسانية في عمليات حفظ السلام، هناك نقطتان تدعو الحاجة إلى إبرازهما.

أولا، ينبغي لنا أن نواصل بذل الجهود لزيادة عدد النساء العاملات في مجال حفظ السلام داخل شرطة الأمم المتحدة. وكما ذكر عدد من المتكلمين، فإن ذلك لا يثير التساؤل حول الموارد فحسب – وندعو بالطبع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان المساهمة بأفراد شرطة، إلى زيادة عدد ما توفره من أفراد الشرطة الإناث بقدر الإمكان، بما في ذلك في وحدات الشرطة المُشكّلة – بل أيضا حول المزيد الذي يمكننا القيام به لنكفل بيئة أكثر ملاءمة في بعثاتنا لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال العمل على تحسين المرافق.

وتتعلق النقطة الثانية بأهمية مواصلة جهودنا لإشراك المزيد من النساء في عملنا لحل النزاعات المحلية وحماية المدنيين. فدور شرطة الأمم المتحدة، ولا سيما أفراد الشرطة من النساء، يكتسي أهمية بالغة في كفالة إشراك المزيد من النساء المحليات في تلك الجهود. ويجري تنفيذ عدد من الممارسات المبتكرة في عدد من البعثات، يعول من خلالها مساعدو شؤون الاتصال المجتمعي من النساء على شبكات محلية من النساء في التحاور مع جماعاتهن، وجميعها من أفضل الممارسات التي أرى أنه يجب تعزيزها وتطبيقها في أكبر عدد ممكن من البعثات.

ثالثا، من المهم أيضا أن نؤكد أهمية مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهذا يعني بذل المزيد من الجهود لتوعية قوات شرطتنا وأفرادها، وكذلك في كيفية تدريب الشرطة المحلية والتركيز على المساءلة، وهو ما يتعلق أيضا بتدريب السلطات القضائية المحلية. والدور الذي نضطلع به في بناء قدرات الشرطة المحلية، والتركيز، من خلال هذه الجهود، على بناء قدرات الشرطة المحلية والوطنية على نحو مراع للاعتبارات الجنسانية، ومكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي، لهما أهمية حاسمة.

أما الجانب الرابع فيتعلق بالضرورة الواضحة لمواصلة تعزيز جهودنا الرامية لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات حفظ السلام. وكما يعلم الأعضاء، اضطررنا مؤخرا أن نتخذ قرارا صعبا، ليس فيما يتعلق بالشرطة بل الجيش، بإعادة وحدة بأكملها إلى الوطن في إحدى عملياتنا لحفظ السلام نتيجة ادعاء خطير جدا. وكان ذلك تذكيرا صارخا بأننا بعيدون عن حل مشاكل الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأرى أنه يجب تعزيز جهودنا في هذا الصدد ونبحث في السبل التي يمكن بها تحقيق ذلك.

وفيما يخص شرطة الأمم المتحدة، فكما ذكر زميلنا من المملكة المتحدة، معروض علينا سبعة ادعاءات هذا العام لم يُبَتّ فيها بعد.

ولم يُبَتُّ فيها بعد لأنها قيد التحقيق حاليا. وللأسف، هذا نفس عدد الادعاءات التي تلقيناها في عام ٢٠٢٠، وهو أمر لا يدعو للتفاؤل لأننا كنا نود أن نشهد انخفاضا في عدد الادعاءات هذا العام. ومع ذلك، فقد ثبتت صحة بعض ادعاءات عام ٢٠٢٠، في حين كان بعض منها غير مدعوم بأدلة كافية. وهذا يعني أن التحقيقات لا تزال جارية في ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي وجهت هذا العام لشرطة الأمم المتحدة. غير أن شعبة شرطة الأمم المتحدة، إلى جانب الإدارات الأخرى ذات الصلة، ولا سيما إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال وإدارة الدعم العملياتي، وبالطبع مكتب المدافع عن حقوق الضحايا، تكثف جهودها، بما في ذلك فيما يتعلق بمسألة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في شرطة الأمم المتحدة. ويمكنني أن أقول إن هذه هي أولويتنا القصوى الآن أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما في سياق ما ذكرته سابقا.

وأخيرا، من المهم أيضا الاعتراف بدور المرأة في شرطة الأمم المتحدة. وتكتسي جائزة أفضل ضابطة شرطة للعام أهمية في ذلك الصدد. ونبحث عن سبل لتعزيز تقديرنا للأداء المتميز. ونحن حاليا بصدد إعداد عدة مقترحات. وأود أن أنضم إلى من هنأوا، كما فعلت بالأمس، مفوضة الشرطة سانغيا مالا، من نيبال، على فوزها بالجائزة هذا العام.

وردا على السؤال الذي طرحته ممثلة أيرلندا بشأن المجال ذي الأهمية الخاصة في الصيغة المعزَّزة لخطة العمل من أجل حفظ السلام فيما يخص جهود شرطة الأمم المتحدة، فإن جميعها ذات أهمية بالغة بطبيعة الحال. وقد ذكرت السلامة والأمن والأداء والعقليات والقدرات والسلوك والانضباط، فضلا عن الأولوية المجسدة في جميع مجالات الصيغة المعزَّزة وهي الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

غير أنني أود أن أسلط الضوء على بعض الجوانب. ومن بين هذه الجوانب التكامل. فمن أهم أولويات الصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام تعزيز جهودنا المتعلقة بتحقيق التكامل داخل بعثاتنا وما وراء ذلك، مع عناصر منظومة الأمم المتحدة الأخرى في الميدان والشركاء الآخرين من خارج منظومة الأمم المتحدة. ولدينا حاليا أداة لتحسين التخطيط المتكامل، أي النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، لضمان أن يكون هناك فهم مشترك داخل البعثات للأولويات الرئيسية ذات الصلة بتنفيذ الولاية.

وعلينا أن نضمن نشر تلك الأداة والاستفادة منها على أفضل وجه، ولكن من المهم أيضا تعزيز التخطيط المشترك وجمع المعلومات ومعالجتها بصورة مشتركة والعمل المشترك، لا سيما في مجال حماية المدنيين، والوجود المشترك لأننا في كثير من الأحيان نميل، في سياق حماية المدنيين، إلى الاعتماد على الوجود العسكري فحسب. وأعتقد أننا بحاجة إلى زيادة الوجود المشترك للعناصر الشرطية والمدنية والعسكرية، لا سيما في المناطق النائية التي تواجه تحديات تتعلق بحماية المدنيين.

أود أيضا أن أسلط الضوء على أهمية وضع سياسات اتصال أكثر تكاملا وترابطا على مستوى بعثاتنا.

وثمة جانب آخر، وهو أيضا أولوية قصوى للصيغة المعزَّزة من خطة العمل من أجل حفظ السلام، يتصل بالعلاقة مع البلد المضيف. فعلاقة شرطة الأمم المتحدة بالبلدان المضيفة محددة للغاية بمعنى أن شرطة الأمم المتحدة تقوم بالكثير على صعيد بناء قدرات وطنية قوية وموثوقة وذات صلة في مجال سيادة القانون.

وذلك بالتأكيد هو الشرط الأساسي لتهيئة سياق ملائم للانسحاب والخفض التدريجي لعملياتنا لحفظ السلام. وأعتقد أنه جانب هام وأود أن أسلط الضوء عليه. وبطبيعة الحال، نحتاج إلى دعم المجلس عندما تكون لدينا مشاكل مع البلدان المضيفة. وأنا أسلط الضوء على هذا الجانب في ضوء الحوادث الأخيرة وغير المقبولة التي واجهها بعض أفراد شرطة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أخيرا، أود أن أسلط الضوء على حقيقة أننا بحاجة إلى أن تزودنا البلدان المساهمة بأفراد شرطة، والدول الأعضاء بصفة عامة، بالقدرات التي نحتاج إليها. وسيتيح الاجتماع الوزاري المقبل بشأن حفظ السلام،

المقرر عقده في جمهورية كوريا، فرصة هامة جدا للدول الأعضاء للقيام بذلك. وقد عممنا قائمة بالتعهدات المتوقعة، والتي تتضمن عددا من التعهدات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة. وبالتأكيد، نتطلع إلى أن تبذل الدول الأعضاء قصارى جهدها لمساعدتنا على تلبية تلك الاحتياجات.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيد لاكروا على التوضيحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لوسالا حتى تتمكن أيضا من الرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيدة لوسالا (*تكلمت بالإنكليزية*): ردا على السؤال الذي طرحتموه، السيدة الرئيسة، فيما يتعلق برأينا كرؤساء لعناصر الشرطة فيما يتعلق بحماية المدنيين، سأبدأ بالقول إنني، أولا، سأعزز حماية المدنيين بالقيام بعمليات فعالة من خلال أعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية لدعم العمل فيما يتعلق بجميع أصحاب المصلحة. وفي تلك الحالة سأكون قادرة، من خلال جمع المعلومات الاستخبارية، على منع الحوادث الإجرامية قبل وقوعها.

وتتعلق النقطة الثانية بالحد من الاكتظاظ في مراكز الاحتجاز، لا سيما في هذه الفترة التي نواجه فيها مرض فيروس كورونا، من خلال تنفيذ آلية بديلة لتسوية المنازعات فيما يتعلق بنظامنا القضائي. وثمة جانب آخر يتعلق بالحد من انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المحتجزون، مثل إطلاق سراح القصر والأحداث من السجون.

وهناك نقطة أخرى تتعلق بزيادة الوعي والتصدي للعنف الجنسي والجنساني والعنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي داخل المجتمع المضيف. وثمة مسألة أخرى تتعلق بتشجيع الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي والجنساني داخل المجتمع المحلي، ولا سيما في المناطق التي لا توجد فيها لجان حماية مجتمعية أو لجان حماية مشتركة، كما نفعل في الجزء الشمالي من البلد، مثل اللجان في دفرة. وتتعلق نقطة أخرى برصد ودعم لجان الحماية المجتمعية ولجان الحماية المشتركة ببناء قدراتها من خلال تنظيم حلقات عمل تدريبية والاشتراك في مواقع العمل فيما يتعلق بإنفاذ القانون، إذ أن لجان الحماية المجتمعية ولجان الحماية المشتركة هي الكيانات الوحيدة لإنفاذ القانون في الميدان التي نتعاون معها فيما يتعلق بمجتمعاتها المحلية.

وتتعلق النقطة التالية بتعزيز القدرات فيما يتعلق بمراعاة المنظور الجنساني بتشجيع المرأة على الانخراط في مسائل السلام والأمن. ويتصل ذلك على وجه الخصوص بالمرأة في لجان الحماية المجتمعية حيث أنشأنا مكتبا للشؤون الجنسانية في كل مركز من مراكز لجان الحماية المجتمعية. وهناك مسألة أخرى تتعلق بتعزيز التغطية العملياتية لشرطة الأمم المتحدة في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتي. وكما ذكرت في وقت سابق، فإننا نعمل حاليا في سبعة مواقع أفرقة ولكنني أنوي فتح الموقع الثامن. وقد أنشئ بالفعل. وأنا في انتظار تحسن الأحوال الجوية فحسب حتى أتمكن من نشر أفراد في موقع الأفرقة ذاك.

وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من إنشاء نظام الإنذار المبكر، أود أن أشير إلى أن نظام الإنذار المبكر، كما هو موثق، قد عزز الاستجابة الفعالة لحوادث العنف الجنسي والجنساني وغيرها من الأعمال الإجرامية ومنع وقوعها في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتي. كما إنه عزز التعاون والتكامل بين عناصر البعثة والمجتمع المضيف وأصحاب المصلحة الآخرين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بقضايا سرقة الماشية والهجرة في المنطقة الواقعة تحت مسؤوليتي ومسائل العنف الجنسي والجنساني والحالات المتصلة بالنزاع.

كما إنه عزز الاستجابة في الوقت المناسب للجريمة والحوادث التي تؤجج انتهاكات حقوق الإنسان. وفي ظل نظام الإنذار المبكر والاستجابات، نحصل على المعلومات ونتدخل قبل وقوع الحادث.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر السيدة لوسالا على ردها على الأسئلة المطروحة.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بوغاني حتى تتمكن أيضا من الرد على التعليقات المثارة والأسئلة المطروحة.

السيدة بوغاني (*تكلمت بالفرنسية*): فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل الصين بشأن المجالات التي تغطيها ولايتنا، فقد اخترت مجالين لأتحدث عنهما. الأول يتعلق بالخفارة المجتمعية ونظيرتها،

لجنة الأمن المحلية، والتي تشكل حقا هيئة يمكن للعناصر الفاعلة في مجال الأمن – فضلا عن السكان المحليين – أن يلتقوا ويناقشوا في إطارها شواغلهم المتعلقة بالجريمة وأن يفهموا الصعوبات التي تواجه كل منهم. ومن الواضح أن الخفارة المجتمعية هي أفضل أداة لبناء وتعزيز الثقة بين السكان المحليين وقوات الأمن.

أما المجال الرئيسي الثاني فهو الاشتراك في موقع عمل واحد، وهو أمر يتجاوز موضوع التدريب. ويمكننا هذا النهج من معالجة موضوع المسؤولية الوطنية، حيث يذهب أحد أفراد الشرطة المنتدبين إلى وحدة من الوحدات ويتقاسم العمل معها ويمكنه أن يقدم لها مختلف أنواع المشورة بشأن العمل اليومي لقواتالأمن المالية.

وفيما يتعلق بالسؤال المتعلق بالصعوبات والتحديات، أرى أن التحدي الرئيسي هو حرية التنقل. إن وحدات الشرطة المشكلة وفرادى ضباط الشرطة يقومون بدوريات. إلا أن ثمة تحديات لحرية التنقل، وخاصة في وسط مالي، فلا يمكننا الوصول إلى جميع المناطق. ونحن نحاول مواجهة ذلك التحدي من خلال التقييمات وتبادل المعلومات، على سبيل المثال، بشأن حماية السكان. إننا نجري تقييمات داخل العنصر المدني وعنصر الشرطة والعنصر العسكري من أجل تكوين فهم أفضل للتحديات الحالية وكيفية مواجهتها. إن حرية التنقل هي في الواقع مشكلة.

ولمعالجة هذه المسألة، أُعيد نشر قوات الأمن المالية في شمال ووسط مالي. كما أُعيد نشر وحدات نسائية في قوات الأمن المالية. ولذلك نطلب من مجلس الأمن أن يشجع مالي على مواصلة الانتشار وتكثيفه في شمال ووسط البلد.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحته ممثلة المكسيك عن التقدم الذي أحرزته المرأة في مجال السلامة والأمن، هناك دورة تدريبية لمدة ثمانية أسابيع قبل الانتشار في وحدات الشرطة المشكلة قبل أن تُوفد إلى البعثة. هناك تدريب تمهيدي لأفراد الشرطة. وقد قمنا بإعداد تدريب مستمر على السلامة والأمن. كما نعمل عن كثب مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والقوة المعنية بمسألة التخلص من الذخائر المتفجرة.

وفيما يتعلق بتصدينا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في النزاعات والنساء في القوة، قمنا بشكل عام بوضع دورة تدريبية لزيادة الوعي. وهي دورة لمدة أسبوع واحد حول مسألة محددة. قد لا تركز الدورة دائما على مسألة العنف الجنسي. فهو تدريب على زيادة الوعي بثلاث مسائل. ويتلقى جميع أفراد قوات الأمن المالية بشكل منتظم هذا التدريب بشأن حقوق الإنسان، والعنف الجنسي وأمن الانتخابات. وإذا لم تكن أي من هذه المسائل الثلاث محور دورة تدريبية معينة، يظل الغرض من الدورة السعي إلى زيادة الوعي.

وفيما يتعلق بنظام الإنذار المبكر والدروس المستفادة، فإن الوجود المنتظم على الأرض وبناء الثقة مع السكان أمران أساسيان، لأن ذلك يسمح لنا بجمع المعلومات. وعندما تتلقى شرطة الأمم المتحدة معلومات فإنها ترسلها على الفور عن طريق نظام متكامل. هذا النوع من التكامل أمر أساسي في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، لأنه يتيح التبادل الفوري للمعلومات. ولكل عنصر – عسكري أو مدني أو شرطي – مواطن قوة خاصة به. على سبيل المثال، عندما تكون هناك معلومات استخباراتية حول هجوم محتمل، يمكن للقوة أن ترد. وعندما يتم جمع معلومات استخباراتية يتم تبادلها على الفور بين شرطة الأمم المتحدة والقوة والعنصر المدني حتى نتمكن من القيام برد فوري.

الرئيسة (*تكلمت بالإسبانية*)**:** أشكر السيدة بوغاني على إحاطتها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.